الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي لميلة
معهد الآداب و اللغات
قسم اللغة والأدب العربي

المرجع.....

مظاهر التجديد في النظام الصرفي عند تمام حسّان
كتاب " اللغة العربية معناها ومبناها" أنموذجا

مذكّرة مقدمة لنيل شهادة اللّيسانس، في اللّغة والأدب العربي.
تخصص: لغة عربية.

إعداد الطلبة:
* نادية زيد الخير.

إشراف الأستاذ:
* عبد الحليم معزوز.

السّنة الجامعية:2013/2012

قال تعالى: «وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا القُرْآنِ لِلنَّاسِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ وَكَانَ الإِنْسَانُ أَكْثَرُ شَيْءٍ جَدَلاً»

[الكهف/54]

قال تعالى: «ألاَ يَومَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ»

[هود/08]

قال جار الله الزمخشري: «بِسْمِ اللّه الرَّحْمَانِ الرَّحِيمِ، اللّه أَحْمَدُ عَلَى أَنْ جَعَلَنِي مِنْ عُلَمَاءِ العَرَبِيَّةِ وَجَبَلَنِي عَلَى الغَضَبِ لِلعَرَبِ وَالعَصَبِيَّةِ»

الإهـــــــــــــــــداء

أهدي ثمرة جهدي إلـي:

اللذين ضحيا بأنفس ما يملكان، وحرما نفسيهما من أجل أن ينعم أبناءهما بالسعادة والعلم

♥ أبـي و أمـي ♥

أطال الله في عمرهما.

من لم يمهله القدر أن يشهد تخرجي ونجاحي شقيقي الغالي

♥محمد♥

طهر الله ثراه وجعل قبره روضا من رياض الجنة.

ورود الحياة ♥إخوتي و أخواتي♥

صديقاتي الغاليات اللواتي رافقنني طيلة مشواري الجامعي، ووقفن معي في كل لحظة فرح أو حزن.

♥فتيحة يعقوب♥

♥آمنة موشموش♥

♥فوزية بوقريعة ♥

♥صبرينة بلعطار♥

وفقهن الله في مشوارهن العلمي.

شكـــر وعرفـــان

بعد إنهائي هذا العمل المتواضع لا يسعني إلا أن أقدم جزيل الشكر والعرفان إلى من قال فيه الشاعر:

قم للمعلم وفِّه التبجيلا كاد المعلم أن يكون رسولا

لأستاذي القدير المشرف **عبد الحليم معزوز** على كل ما بذله من جهد وما قدمه لي من علمه الوافر ومنهجه الدقيق، وجميل صبره وحسن رعايته لهذا البحث، ولم يبخل علي بنصائحه وإرشاداته الوجيهة السديدة في إنجازه.

وأسأل الله أن يجعله معينا لا ينضب عطاؤه، ونهلا لا يجف إمداده؛ وأن يسدد خطاه في تقديم أنبل رسالة – رسالة العلم- جزاه الله عني كل الخير والإحسان.

كما أتقدم بالثناء الجميل إلى أساتذتي الأفاضل وأخص بالذكر الأستاذ **عبد القادر عزوز** أشكره على ما قدمه لي من مساعدة؛ فله مني أسمى الاحترام والتقدير. وإلى الأستاذة **نوال ناموس** وأشكرها على مد يد العون لي؛ فلها مني كل الحب والتقدير.

كما لا أنسى تقديم الشكر الخالص للأستاذ المحترم **سليم عواريب** على ما قدمه لي من مساعدة. كما لا يفوتني أن أقدم جزيل الشكر للأستاذ الفاضل **نوري خدري**

وكذا الأستاذ المحترم**عبد الغاني قبايلي**.

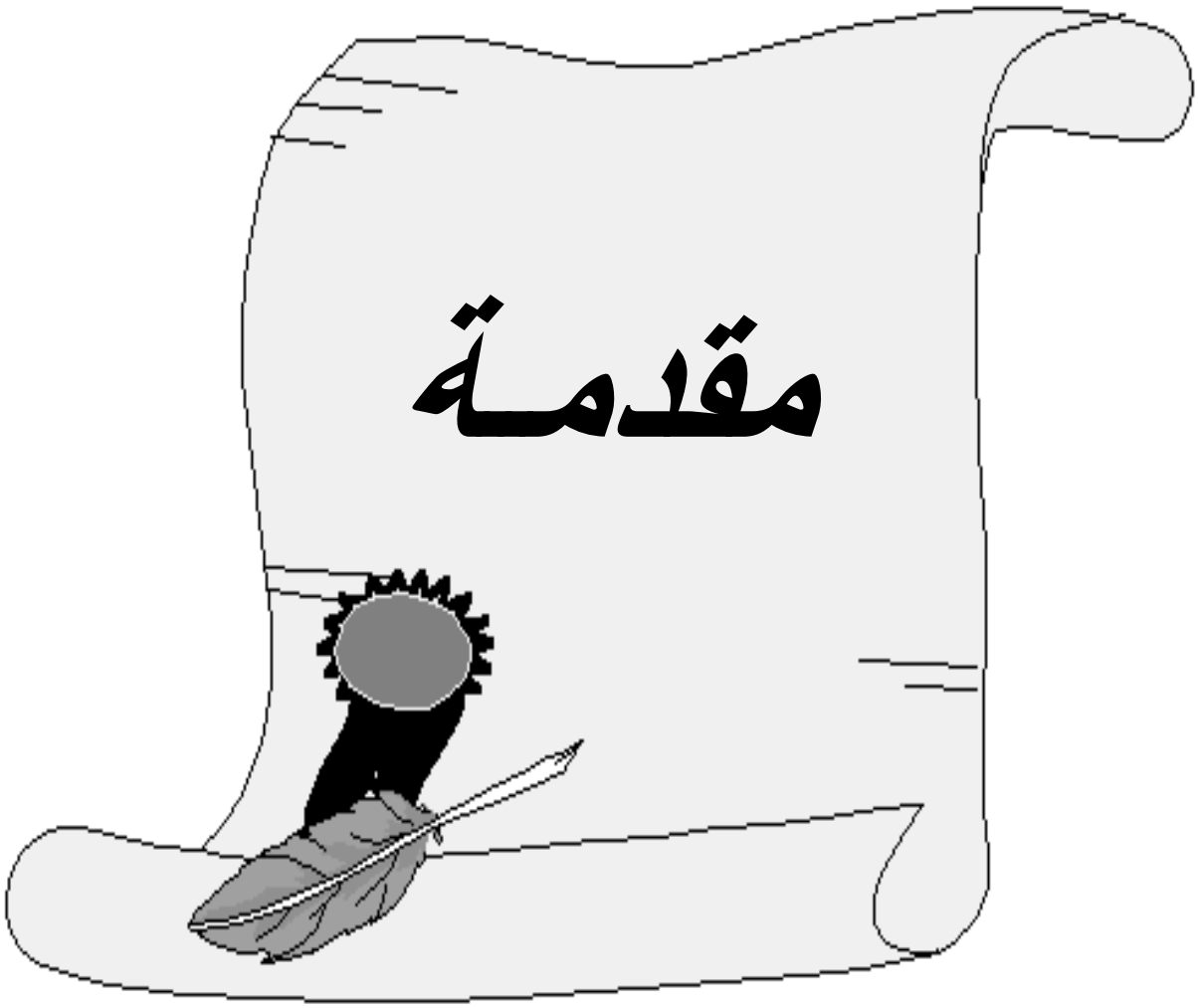
مقدمة

الحمد لله الذي أنزل القرآن بلسان عربي مبين وجعله نبراسا ينير به قلوب عباده المتقين، ويهدي بهم إلى صراط مستقيم، وصلى الله على أفضل من نطق بلغة الضاد خاتم الأنبياء والمرسلين محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم، وعلى صحابته الأخيار والتابعين وبعد،

إن اللغة هي مجموع من الأنظمة (الأجهزة) التي تعمل بطريقة متكاملة من الناحية الوظيفية، إذ لا سبيل لفصل جهاز عن الآخر إلا إذا وكان القصد من وراء ذلك هو تحليله وتشريحه، فكذلك لا يمكن فصل النحو عن الصرف إلا لغرض التحليل، فالصرف لا يعني إلا بدراسة البنية المفردة، ولا تظهر وظيفتها إلا من خلال التركيب.

فالنحاة لما رأوا أن النحو قد مسته ظاهرة اللحن، هبوا في تدوين هذا النحو حفاظا على القرآن من التحريف والتصحيف، وقد قصروا هذه الظاهرة على تغير أواخر الكلمات، ومن ثم جعلوا العلامة الإعرابية أثرا يجلبه العامل إن لم يكن ظاهر ملفوظ فهو مقدر ملحوظ، وجعلوا العامل نظرية كاملة وأقاموا عليها النحو العربي.

ومن هنا جاءت فلسفتهم للنحو نتيجة تأثرهم بالفلسفة الكلامية و المنطق اليوناني ومصطلحات كل منهما (كالعامل والمعمول، والعلة والمعلول...إلخ).

فاتجه بذلك الدرس النحوي العربي إلى التعقيد والصعوبة، وأصبح درسا لا ينضوي على خصائص النحو العربي لاتخاذه مسار درس في الجدل يتبارى فيه النحاة في إثبات قدراتهم على التحليل العقلي المنطقي، كابن السكيت الذي مزج النحو بالمنطق وكذلك الرماني.

مما دفع ببعض النحاة إلى إلغاء كل ما من شأنه أن يعرض النحو للعسر والغموض فتوالت دعوات منها ما هو رام إلى تيسيره بإسقاط وحذف بعض القضايا، منها ما كان دعوة لتجديده باستبدال المعقد بالسهل.

ومنه قامت نظريات نحوية عربية في ضوء مناهج لسانية غربية على أيدي رواد لغويين محدثين، درسوا بالمدارس الغربية وتشبعوا بالفكر اللغوي الغربي، فطبقوا المناهج اللغوية لهذه المدارس على التراث العربي.

فكان من ذلك ما قدموه من محاولات إصلاحية تجديدية ناقدة لهذا النحو، ومن أبرزها ما نهض به الدكتور تمام حسان في محاولته التوفيقية بين الفكر اللغوي العربي الأصيل والنظرية الغربية الحديثة، راميا من وراء ذلك للوصول إلى نظرية نحوية عربية حديثة عرفت «بنظرية تضافر القرائن اللفظية والمعنوية».

فكان ذلك جهدا جادا لإعادة بناء هذا النحو وفق المنهج البنيوي الوصفي الحديث منتهجا في ذلك منهج علماء الإنجليز في ربط البنية الشكلية بالدلالة.

ومن أبرز مظاهر التجديد في النظام الصرفي التي احتواها كتاب «اللغة العربية معناها ومبناها» والذي هو مدونة بحثنا.

❋ رفضه التصنيف الثلاثي للكلم وإقامة تصنيف سباعي جديد يأخذ في حسبانه اعتباري المعنى والمبنى.

❋ نظرته الجديدة للاشتقاق.

❋ وضعه كمحاولة أولى من نوعها قواعد النبر للغة العربية الفصحى.

ولعل من بين الدوافع التي ساقتني لاختيار عنوان «مظاهر التجديد في النظام الصرفي عند تمام حسان» موضوعا للبحث هو أن هذا الكتاب ليس كتابا في النظام الصرفي أو النحوي فقط، بل هو كتاب جامع لكل أنظمة اللغة.

أن أفكار هذا المؤلف جديرة بالاهتمام لما تحمله في طياتها من جديد ساهم في إعادة فهم اللغة العربية وفق نموذج المعنى/المبنى.

أن هذا الكتاب يضم بين دفتيه أفكارا غزيرة تنبئ عن اطلاعه الواسع بالتراث اللغوي العربي والفكر اللساني الغربي عل حد سواء، غير أن الشيء الذي أثار رغبتي في سبر أغوار هذا الموضوع هو التقسيم السباعي للكلم.

من هنا أسارع إلى طرح مجموعة إشكالات تدور حول هذا الموضوع ومنها:

إلى أي مدى استطاع الدكتور تمام حسان أن يوفق في الخروج بموقف تلفيقي ثالث يجمع بين النظرتين، لا هو يضرب الصفحة عن التراث اللغوي العربي القديم ولا عن النظرية اللسانية الغربية رغم اختلاف الأصول والمنطلقات والأدوات (اختلاف السياق الحضاري والثقافي)؟

ما هي تجليات التجديد في النظام الصرفي للغة العربية التي عرضها في مؤلفه؟

وهل أثبتت تجربته الرائدة نجاعتها في تجديد النحو وتيسيره؟

وعليه فهدفي من دراسة هذا الموضوع هو محاولة تقديم وعرض رؤى الدكتور تمام حسان التي هي عصارة تفكيره منذ زمن طويل، لا سيما ما سعى إلى تحقيقه من نظرية لغوية عربية حديثة تساير المناهج اللسانية الغربية.

وقد اعتمدت في هذا الموضوع على خطة جاءت عناصرها كما يلي:

- مقدمة.

- مدخل تناولت فيه لمحة عن الدكتور تمام حسان وأهم إنجازاته في الدرس اللغوي العربي، بالإضافة إلى مؤلفاته. بعد ذلك تطرقت إلى تعريف مدونة البحث «اللغة العربية معناها ومبناها»، وأهم الآراء التي قيلت حوله. في ختام المدخل عرفت بعنوان البحث(التجديد).

- أما الفصل الأول فعنونته بـ «جهود نحاة العرب في تسير النحو العربي» وأخذت تجارب ثلاثة من النحاة بدأت بأول محاولة في تيسير النحو مع النحوي الأندلسي ابن مضاء القرطبي في كتابه «الرد على النحاة»، ثم محاولة الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه

«إحياء النحو»، وأخيرا كانت لي الوقفة مع تجربة الدكتور تمام حسان في كتابه «اللغة العربية معناها ومبناها»، ختمت الفصل ببعض المقترحات الرامية لتيسير النحو العربي.

➢ أما الفصل الثاني فقد خصصته لدراسة « مظاهر التجديد على مستوى النظام الصرفي»، فقمت بتعريف علم الصرف، ثم عرضت للتنازع حول واضع هذا العلم وشرفه وأنواعه، ثم انتقلت إلى علم الصرف وأسس هذا النظام.

بعد هذا ولجت إلى القضايا الصرفية من نظرة الدكتور تمام حسان، وكانت نقطة الانطلاق فيها من التقسيم السباعي للكلم وفي هذه القضية لم أغفل الحديث عن التقسيم الثلاثي التراثي، وأيضا التقسيم الرباعي عند مهدي المخزومي، والسباعي عند الدكتورة سناء حميد البياتي.

بعد أن أنهيت الكلام عن هذه القضية عرجت إلى أخرى وهي نظرته الجديدة للاشتقاق وأتممت الفصل بالحديث عن النبر وقواعده التي وضعها للغة العربية الفصحى، وقمت بتطبيق هذه القواعد على ما أورده من الكلمات التي تضمنها هذا العنوان.

➢ أما الخاتمة فأوردت فيها مجمل النتائج التي توصلت إليها من البحث.

➢ وأخيرا أتبعت البحث بثبت المصادر والمراجع المعتمدة فيه، وفهرس للموضوعات التي تضمنها.

لقد اقتضت طبيعة الموضوع أن أنتهج المنهج الوصفي التحليلي كونه الأنسب والملائم للدراسة.

ولا أنفي أن هناك دراسات وأبحاث سابقة تناولت مؤلفات الدكتور تمام حسان وما قدمه فيها من اجتهادات وآراء كلها تصب في خدمة اللغة العربية، ومنها: كتاب «نشأة الدرس اللغوي العربي الحديث » لفاطمة الهاشمي بكوش، و« ودراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية » لعبد المقصود محمد عبد المقصود، و«أقسام الكلام العربي من حيث الشكل

والوظيفة» لفاضل مصطفى الساقي، ومن الرسائل الجامعية نجد «القضايا الدلالية عند تمام حسان قراءة في كتابي "اللغة العربية معناها ومبناها" و"الأصول" » لعبد الحليم معزوز و«الآراء النحوية في كتاب " اللغة العربية معناها ومبناها" دراسة وصفية تحليلية » لبلقاسم منصوري.

وكأي بحث من البحوث لا يخلو هذا البحث من الصعوبات والعراقيل، وهي في مجملها تتمثل في صعوبة استيعاب تجليات التجديد في النظام الصرفي، خصوصا ما تعلق منها بالنبر وقواعده، فلم أعثر على دراسات تناولت هذه القضية عند الدكتور تمام حسان غير ما أورده هو في هذا الموضوع من عرض نظري لقواعده وإعطاء أمثلة دون التطبيق.

ختاما أقول إن هذا البحث قد بذلت فيه ما استطعت إليه سبيلا، فلا أنكر الاعتراف بالقصور والعجز، ولا أدعي فيه الكمال فهو لله سبحانه وتعالى .

وأسأل الله تعالى أن يكون هذا البحث بوابة ومنفذا لدراسات أخرى لاحقة فما كان فيه من هدي فمن الله تعالى، وما كان فيه من لغو وإساءة فمن نفسي ومن الشيطان.

وأحمد الله سبحانه عزَّ وجل أن أعانني على إكمال هذا البحث، وأتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي المشرف عبد الحليم معزوز الذي اهتم بكل نقطة من نقاط البحث ولم يبخل علي بعلمه وإسداء نصائحه وتوجيهاته إلى أن اكتمل البحث، وصبره معي وتحمله عناء البحث على امتداد فترة إعداده.

كما أشكر كل من مد لي يد العون سواء بالمعلومة أو بالرأي.

وما توفيقي إلا بالله هو نعم المولى ونعم النصير.

مدخل
تعريف المُؤَلِّفْ، والمدوَّنة
والعنوان

تشير الدراسات التاريخية إلى أن البحث اللغوي متوغل في القدم في التراث العربي ويؤرخ لقيامه منذ القرن الثاني الهجري، وهو قرن تزامن وظهور أول معجم عربي وأقصد معجم العين للخليل بن أحمد الفراهيدي (175هـ)، "فالدراسة في هذا العصر أضحت ناضجة مكتملة، منهجا وأصولا ومسائل، وقد بلغت ذروتها على يده . الخليل . بما قدم لها من أعمال"[1]. حيث إن المسلمون في منتصف هذا القرن شرعوا في تدوين العلوم الشرعية كالحديث والفقه والتفسير...

و ما إن فرغوا منها حتى انكبوا على التصنيف في بقية العلوم اللغوية وهي الصوت والنحو والبلاغة[2]...

أما على مستوى البحث الصرفي والتركيبي فكان الدافع الأساس لوضع النحو هو تقويم ألسنة العرب من اللحن الذي انتشر بينهم نتيجة اختلاطهم بغيرهم من العجم وبالتالي حماية القرآن من التحريف والتصحيف.

والمقصود هنا بالنحو هو قواعد تعرف بها وتضبط أواخر الكلم إعرابا وبناءً وهو ما يعرف بعلم الإعراب. أو كما يعرفه ابن جني في الخصائص:"هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع والتحقير، التكسير والإضافة والنسب ليلحق من ليس من أهل العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم وإن شذ بعضهم عنها رد به إليها"[3].

---

[1]- مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1986م، ص14.

[2]– ينظر: نعمان بوقرة، اللسانيات اتجاهاتها وقضاياها الراهنة، عالم الكتب الحديث، القاهرة، مصر، ط1، 2009م ص ص206–207.

[3]– أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، ج1، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ط2، 1952م، ص34.

ثم إن الرواقيين* عالجوا المسائل اللغوية واهتموا بثنائية الشكل والمعنى حيث "طوروا ظاهرة التصريف(Inflection)، وهو إضافة الزوائد للكلمة لتدل على وظيفتها في الجملة وعلاقتها بسواها"[1].

أما علم الصرف فيبحث فيما يطرأ على هيئة الكلمة من تبدلات لغرض معنوي أو لفظي.

وتعد اللغة جهازًا رمزيا عرفيا مكونا من أجهزة فرعية هي أنظمة اللغة أو مستويات الصحة اللغوية الثلاث أي النظام الصوتي والصرفي والنحوي، فلا يتصور أن يستقل جهاز عن آخر من الناحية الواقعية حتى لو تم ذلك من الناحية العقلية (النظرية)، "لأن وظائفها لا تتحقق عمليا إلا والأجهزة متناسقة متكاملة متكافلة في إطار اللغة، فلا يقوم جهاز منها مستقلا عن بقيتها إلا في مقام الوصف والتحليل"[2].

ومن ثم يتضح لنا إلى أي مدى يعتمد كل نظام على الآخر في استخدام معطيات سابقه ثم إلى"أي حد تترابط هذه الأنظمة في مسرح الاستعمال اللغوي. فلا يمكن الفصل بينهما إلا صناعة ولأغراض التحليل فقط"[3]؛ أي أن اللغة بنية مؤلفة من أجزاء أو وحدات صوتية صغرى هي الحروف (Les phonèmes)، التي تكوّن فيما بعد مبان صرفية (Des morphèmes)، هذه الأخيرة تدخل في علاقات مع بعضها عند تجاورها مشكلة بذلك التركيب، أو المستوى الثالث من اللغة وهو المستوى النحوي (Syntaxe).

---

*– مدرسة فلسفية إغريقية أسسها زينون الإيلي في(308 ق.م). ميزوا بين أربعة أقسام للكلم: الاسم، الفعل، الحرف الرابط وقسموا الاسم إلى قسمين: اسم جنس، واسم علم، وأدرجوا الصفة في باب الأسماء و جاؤوا لأول مرة بمصطلح الحالة الإعرابية. ينظر: أحمد مؤمن، اللسانيات النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ط3، 2007م ص20.

[1]– المرجع نفسه، ص20.

[2]– تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب الحديث، القاهرة، مصر، ط3، 1998م، ص ص33- 34.

[3]– المرجع نفسه، ص ص37-38.

1.نبذة عن رائد التجديد الدكتور تمام حسان

الدكتور تمام حسان عمر محمد داود الملقب بأبي هانئ، هو عالم لغوي عربي فذ ومجددا للنحو العربي وللدراسات اللغوية الحديثة، من مواليد (27 يناير 1918م) بقرية الكرنك بمحافظة قنا في صعيد مصر.

يعد الدكتور تمام من خيرة العلماء الذين حالفهم الحظ في تكوين ديني وعلمي رصين ومبكر فقد حفظ كتاب الله وجوده على قراءة حفص وتم له ذلك عام (1929م). ثم غادر قريته ليلتحق بمعهد القاهرة الديني الأزهري في عام (1930م)، ليحصل على الشهادة الابتدائية الأزهرية عام (1934م)، ثم الثانوية الأزهرية عام (1939م)، ليلتحق بعدها بكلية دار العلوم العليا ومنها حصل على دبلوم هذه الكلية في اللغة العربية وكان ذلك عام (1943م)، وبعدها بعامين تحصل على إجازة التدريس من الكلية نفسها.

ولم يكد الدكتور تمام حسان يباشر حياته العملية معلما للغة العربية بمدرسة النقراشي النموذجية حتى نال بعثة علمية للدراسة بجامعة لندن لينال فيها درجتي الماجستير عام (1949م) والدكتوراه عام (1952م) في علوم اللغة من خلال رسالته المعنونة بـ (دراسة صوتية للهجة الكرنك في صعيد مصر)، وموضوع أطروحته الموسوم بـ (دراسة صوتية للهجة عدن في جنوب بلاد العرب).

وبعد عودته من الرحلة العلمية عين عضوا لهيئة التدريس في كلية دار العلوم عام (1952م)، كما انتدب في عام (1961م) مستشارا ثقافيا في سفارة الجمهورية العربية المتحدة بلاجوس عاصمة نيجيريا، وهناك ظل شبه منقطع الصلة بالتفكير الأكاديمي حتى مطلع عام (1965م)، أين عاد إلى كلية دار العلوم.

شغل الدكتور تمام حسان منصبي أستاذ ورئيس لقسم الدراسات اللغوية في كلية الآداب بجامعة الخرطوم، كما عمل أيضا بمعهد اللغة العربية في أم القرى في (1980م)[1].

و قد ترأس الدكتور تمام حسان الجمعية اللغوية المصرية وأيضا قسم الدراسات بجامعة الخرطوم في السودان.

تولى هذا المجدد اللغوي أمانة اللجنة الدائمة للغة العربية بالمجلس الأعلى للجامعات المصرية، وانتُخب عضوًا بمجمع اللغة العربية عام (1980م).

"أنشأ في جامعة أم القرى قسم التخصص اللغوي والتربوي الذي كان أول قسم لتخريج معلمي اللغة العربية لغير الناطقين بها وعُين رئيسا له حتى سنة (1994م).

و بعد أن انتهى عقده بجامعة عبد العزيز فرع مكة المكرمة لبلوغه السن النظامية، عاد إلى مصر ليعمل أستاذًا بجامعة دار العلوم.

والدكتور تمام حسان متزوج وأب لأربعة أبناء:ثلاث بنات وابن واحد"[2].

أشرف الدكتور على رسائل جامعية عديدة وأطروحات دكتوراه ومنها[3]:

. اسم الفاعل بين الاسمية والفعلية(ماجستير).

. الزمن في النحو العربي(ماجستير).

. وسائل أمن اللبس في النحو العربي(دكتوراه).

. تقسيم الكلام العربي(دكتوراه).

وافته المنية يوم الثلاثاء(11أكتوبر 2011م) بعد مدة قصيرة من المرض وعملية جراحية بالمخ.

---

[1]– ينظر: – تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، ج1، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط1، 2006م، ص ص5–7.

– عبد الحليم معزوز، القضايا الدلالية عند تمام حسان، قراءة في كتابي "اللغة العربية معناها ومبناها" و"الأصول" ، مذكرة ماجستير جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2009م، غير منشورة، ص31، نقلا عن: عبد الرحمن حسن العارف، تمام حسان رائدا لغويا، عالم الكتب القاهرة، مصر، ط1، 2002م، ص ص23–28.

[2]– عبد الحليم معزوز، القضايا الدلالية عند تمام حسان، ص ص31–32.

[3]– تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص08.

1.1. مؤلفات الدكتور تمام حسان:

بلغت مؤلفاته ثماني مصنفات، وهي حسب تاريخ صدورها[1]:

- مناهج البحث في اللغة (1956م).
- اللغة العربية بين المعيارية والوصفية (1958م).
- اللغة العربية معناها ومبناها (1973م).
- الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب (1981م).
- التمهيد في اكتساب اللغة لغير الناطقين بها (1984م).
- مقالات في اللغة والأدب في جزأين (1985م).
- البيان في روائع القرآن (1993م).
- الخلاصة النحوية (2000م).
- اجتهادات لغوية (2007م).

وله عدد من الكتب المترجمة وهي:

- مسالك الثقافة الإغريقية إلى العرب، لدي لاسي أوليري (1957م).
- أثر العلم في المجتمع، لبرتراندآرثليم رسل (1958م).
- اللغة في المجتمع، لموريس ميكائيل لويس (1959م).
- الفكر العربي ومكانه في التاريخ، لدي لاسي أوليري (1961م).
- النص والخطاب والإجراء، لروبرت دي بوجراند (1997م).

لم يكن الدكتور تمام وافر الحظ في حصده للجوائز، ونذكر منها:

- جائزة آل بصير بالمملكة العربية السعودية (1984م).
- جائزة الملك فيصل العالمية (2006م).

تكريم في المؤتمر الدولي للغة العربية والتنمية البشرية بوجدة (المغرب) عام (2008م).

[1]– عبد الحليم معزوز، القضايا الدلالية عند تمام حسان، ص32.

2.1. أوائل إنجازات الدكتور تمام حسان في الدرس اللغوي العربي الحديث:

يعد الدكتور تمام حسان بحق عالما لغويا له فضل السبق في الكثير من القضايا اللغوية؛ فكان أول من استنبط موازين التنغيم وقواعد النبر في اللغة العربية الفصحى بالإضافة إلى أنه أول من فرق بين الزمن النحوي والزمن الصرفي، لأن هذا الأخير هو وظيفة الصيغة المفردة خارج الجملة، بينما الزمن النحوي هو وظيفة السياق. إنه فوق ذلك أول عالم لغوي عربي يقوض نظرة أهل البلدين . البصرة والكوفة . في أصل الاشتقاق، فخرج بنظرة جديدة مخالفة لم يُسبق إليها، وهي أن جذر الكلمة [فاء الكلمة وعينها، ولامها] هو أصل الاشتقاق.

ولم يقف الدكتور تمام عند هذا الحد، بل ذهب إلى أبعد من ذلك في محاولة منه لإعادة تقسيم الكلام العربي إلى سبعة أقسام على أساس المبنى والمعنى، وهي الاسم، الصفة الفعل الضمير، الخالفة، الظرف، الأداة رافضا بذلك التقسيم الثلاثي القديم الذي بُني عليه النحو العربي.

2. التعريف بكتاب اللغة العربية معناها ومبناها:

يعود تاريخ صدور هذا الكتاب في طبعته الأولى إلى عام (1973م) ضمن مطبوعات الهيئة المصرية للكتاب، ثم أعيد طبعه سنة (1979م) من الهيئة نفسها.

فهذا الكتاب هو ثمرة وعصارة تفكير وجهد جهيد على امتداد فترة زمنية طويلة، ويصرح عن ذلك بقوله:«فهذا البحث نتاج زمن طويل من إعمال الفكرة ومحاولة إخراجها في صورة مقبولة، فأول عهدي بفكرة هذا البحث ما كان من ورودها على الخاطر سنة (1955م) عند ظهور كتابي (مناهج البحث في اللغة) فقد جاء ذلك الكتاب في حينه ليقدم للقارئ العربي ما اصطنعه الغربيون من منهج وصفي، وليعرض هذا المنهج عرضا مفصلا آخذًا أمثلة من الفصحى ومن العاميات حينا ومن لغات أجنبية حينا ثالثا. فلم يكن بحثا خالصا للفصحى

بقدر ما كان عرضا للمنهج الوصفي، ولكنه مس موضوع هذا الكتاب مسا خفيفا على أي حال...»[1].

فقد خصصه لإعادة قراءة التراث النحوي في ضوء المنهج الوصفي الحديث؛أي أن"مجال هذا البحث هو اللغة العربية الفصحى بفروع دراستها المختلفة، فليس هذا الكتاب كتابا في فرع معين من فروع هذه الدراسات، ولكنه يجول فيها ويأخذ من كل فرع ما يراه بحاجة إلى معاودة العلاج على طريقة تختلف اختلافا عظيما أو يسيرًا عن الطريقة التي ارتضاها القدماء ثم ينتهي أخيرًا إلى نتيجة مختلفة أيضًا"[2].

والهدف الأساس المنشود من وراء هذا البحث كما ذكره الدكتور تمام حسان أن يلقي"ضوءًا كاشفا على التراث اللغوي العربي كله منبعثا من المنهج الوصفي في دراسة اللغة"[3].

وهي بمثابة محاولة لم يسبق لها مثيل بعد محاولة سيبويه و عبد القاهر الجرجاني واصفا إياها بالجريئة والشاملة، "فهي أجرأ محاولة شاملة لإعادة ترتيب الأفكار اللغوية تُجرى بعد سيبويه وعبد القاهر، أقول أجرأ محاولة لأنني أعرف أنها كذلك"[4].

ومرد هذا التوجه إلى تطبيق المنهج الوصفي على اللغة العربية هو معيارية النحو العربي لأن النحاة بعدما توصلوا إلى"قواعد جعلوها أحكاما"[5]. كما اتخذوا أيضا الفصاحة معيارا للانتقاء في الأخذ عن القبائل الست، حتى أننا نجده يصنف كتابا كاملا لهذه الثنائية التقابلية والموسوم ب (اللغة العربية بين المعيارية والوصفية).

وقد ارتبط البحث اللغوي العربي بمناهج لمدارس لسانية غربية حديثة، حيث كان توجه المنشغلين بقضايا اللسانيات والنحو واللغة العربية عموما أمثال عبد القادر الفاسي الفهري وأحمد المتوكل، ومحمود السعران، وكمال بشر، وتمام حسان، ورمضان عبد التواب وغيرهم... ينتسبون إلى وجهة علمية واحدة تمثلها المدرسة الفيرثية الإنجليزية، "إلى أن

---

[1]– تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص07.

[2]– المرجع نفسه، ص09.

[3]– المرجع نفسه، ص10.

[4]– المرجع نفسه، ص10.

[5]– المرجع نفسه، ص13.

جهودهم لم تكن لتصب في قالب واحد، بل اتجه كل باحث إلى موضوع بعينه يدرسه ويتعمقه"[1].

ويعد الدكتور تمام حسان واحدا من الذين درسوا في انجلترا على يد رائد هذه المدرسة جون فيرث، فتأثر بنظرية أستاذه السياقية التي تهتم وتركز على المعنى عن طريق الاهتمام بالسياق اللغوي وسياق الحال لدراسة معنى الكلام، حيث اقتدى بأستاذه وجعل المعنى غاية الدراية اللغوية، وطبق هذه الفكرة في مؤلفه الشهير (اللغة العربية معناها ومبناها) من خلال ربط البنية بالدلالة، إذ جعل المعنى موضوعه الأخص، وعلى حد تعبيره "كل دراسة للغة لابد أن تتجه إلى الكشف عن المعنى وكل نشاط في دراسة اللغة لا بد أن تتجه إلى فحص المعنى والكشف عنه كشفا واضحا"[2].

إن الدكتور تمام حسان خصص كتابه هذا لوصف اللغة العربية استنادا للمنهج البنوي الحديث، في محاولة منه لإعادة قراءة التراث النحوي العربي في ضوء نظرية السياق لفيرث. وبذلك صب جل اهتمامه على المعنى ملحا أنه ". لا في الفصحى فقط بل في كل لغة من لغات العالم . لا بد أن يكون موضوعها الأول والأخير هو المعنى وكيفية ارتباطه بأشكال التعبير المختلفة فالارتباط بين الشكل والوظيفة هو اللغة وهو العرف وهو صلة المبنى بالمعنى"[3]. لذلك قام بتشقيقه إلى معان جزئية ثلاثة كما ذكرها: المعنى الوظيفي وهو دور الجزيء التحليلي داخل النظام (Système) أو السياق (Contexte) وآخر معجمي، وكلا المعنيين خاضع للتعدد والاحتمال والسياق وحده هو المنوط بتحديد وضبط المعنى الواحد والأخير هو المعنى الاجتماعي وهو أعم من سابقيه.

ويشترط الدكتور تمام في دراسة كل شعبة من شعب البحث اللغوي أن تسعى للكشف عن المعنى، لذلك قد "شقق المعنى إلى ما يسمى معنى الوظيفة ومعنى المعجم والمعنى

[1]– نعمان بوقرة، اللسانيات اتجاهاتها وقضاياها الراهنة، ص216.

[2]– تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، ج1، ص239.

[3]– تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص09.

الاجتماعي"[1]. وعبر هذا النتاج اللغوي نشد الدكتور إلى تحقيق مبتغاه منه، فكان "اقتراح هيكل بنوي جديد لدراسة اللغة العربية ووصف أنظمتها"[2] وقد ظل كتابه هذا واحدا من بين "المحاولات الإصلاحية للنحو العربي"[3].

ضم الكتاب بين دفتيه مادة علمية غزيرة إذ قسمه إلى فصول ثمانية مرتبة منهجيا طبقا لمستويات التحليل اللساني، فباشره بفصل نظري عام عنونه بـ (اللغة والكلام) وفرق بينهما ثم اقتحم ميدان الصوت كما جرى في عرف اللسانيين وهو الفصل الثاني من الكتاب، ليأتي بعد ذلك على الحديث عن علم الصوتيات (Phonologie) وهو عنوان الفصل الثالث. وبعد ختامه لهذا الفصل أفرد فصلا رابعا للنظام الصرفي (Morphologie) وهو الفصل الذي نال القسط الأوفر من الاهتمام في الكتاب، فأرسى دعائم ومقومات هذا النظام كما يلي[4] :

– مجموعة من المعاني الصرفية التي منها ما يعود إلى تقسيم الكلم، ومنها ما يعود إلى تصريف الصيغ.

– طائفة من المباني التي بعضها صيغ مجردة، وبعضها لواصق، وأخرى زوائد والبعض منها مباني أدوات.

– مجموعة من العلاقات العضوية الإيجابية وهي وجوه الارتباط (الاتفاق) بين المباني والقيم الخلافية وهي وجوه الاختلاف (الافتراق) بين هذه المباني.

ثم ناقش تقسيمه للكلم وذكر الأسس التي يجب عليها التفريق بين قسم وآخر من أقسام الكلم. وبعدها تطرق إلى المبنى وإلى الصيغة والإلصاق والزيادة، ليليه تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد، ثم قدم وجهة نظره الجديدة للاشتقاق، وقد ختم هذا الفصل بوضعه لقواعد النبر في الفصحى.

---

[1]– تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، ج1، ص ص329-330.

[2]– فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، إيتراك للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ط1 2004م، ص53.

[3]– عبد الحليم معزوز، القضايا الدلالية عند تمام حسان، ص38.

[4]– تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص82.

أما الفصل الخامس فقد خصصه للنظام النحوي، حيث بناه "على فكرة التعليق التي استقاها من نظرية النظم لعبد القاهر الجرجاني"[1]، إذ رآها أنه أخطر شيء تكلم فيه عبد القاهر الجرجاني، وبذلك يضم صوته إلى صوت الجرجاني على "أن التعليق هو الفكرة المركزية في النحو العربي"[2].

فقد بدا له أن دراسة النحو لا يمس معنى الجملة إلا من ناحية الترابط بين أجزائها أو وحداتها سواء بروابط مبنوية أو معنوية قاموا بذكرها فرادى دون أن يصبوا اهتمامهم بجمعها في نظام كامل أو بنية متكاملة، ومن هنا أصدر الدكتور تمام نظريته التي عُرفت باسم نظرية تضافر القرائن اللفظية والمعنوية.

وعلى حد تعبيره أنها أذكى محاولة لتفسير وتحليل العلاقات السياقية في التراث العربي "محاولا مزج هذا العلم بعلم المعاني ليصل إلى دراسة جديدة للفصحى"[3]. وقد صرح الدكتور تمام بنفسه "أن الطريقة التي يمكن بواسطتها أن يصبح للنحو العربي«مضمون» والتي يمكن بها مزج معطيات علم النحو بمعطيات علم المعاني لنصل بهما معا ممتزجين إلى تنظيم دراسة الفصحى على أساس جديد لم يخطر ببال سيبويه ولا ببال الجرجاني"[4].

كما تطرق أيضا ما اصطلح على تسميته بـ (الظواهر السياقية). هذا ويردفه بفصل سابع درس فيه المعجم على أنه قائمة من الكلمات لا نظاما لغويا كباقي الأنظمة.

وأنهى كتابه بالفصل الثامن وهو الدلالة حيث ربطه بفكرة المقام التي تعد المحور الأساس الذي يقوم عليه الجانب الاجتماعي، لذا عبر البلاغيون عن هذا بقولهم:«لكل مقام مقال» و«لكل كلمة مع صاحبتها مقام». وأثناء شرحه لهاتين العبارتين أكد على أن الأولى تهدف إلى استنباط المعنى من المقال وحده غير كاف ولا يكشف إلا عن جزء من المعنى، لذلك يجب أن نربطه بالظرف (المقام) الذي ورد فيه (المقال). أما الثانية فتختصر الصلة بين

---

[1]– عبد الحليم معزوز، القضايا الدلالية عند تمام حسان، ص38.

[2]– تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص189.

[3]– فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، ص54.

[4]– تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص336.

ظاهرة التضام وبين المعنى اللغوي الدلالي. ومن هنا تكون "فكرتي (المقال) Speech event، و (المقام)Context of situation، أساسين من أسس تحليل المعنى"[1]، ويعدهما من أنبل ما بلغه علم اللغة حديثا أثناء بحثه عن المعنى الاجتماعي الدلالي.

وخاتمة الذكر أن تمام حسان في بحثه هذا قد صب جل اهتمامه على المعنى انطلاقا من وجهة عبد القاهر الجرجاني في جعله النظم ليس شيئا غير توخي معاني النحو؛ لذلك "جعل كتابه هذا امتدادا لمشروع عبد القاهر الجرجاني"[2].

وهو يشهد بجلل الفضل لعالمين من أعلام الدراسات اللغوية العربية وهما سيبويه وعبد القاهر الجرجاني، وبادر إلى الإصرار على أن دراسة هذا الأخير للنظم وما يرتبط به تساير حاليا أحدث النظريات اللغوية في الغرب بوصفها "تقف بكبرياء كتفا إلى كتف مع أحدث النظريات اللغوية في الغرب وتفوق معظمها في مجال فهم طرق التركيب اللغوي هذا مع الفارق الزمني الواسع الذي ينبغي أن يكون ميزة للجهود المحدثة على جهد عبد القاهر"[3].

وفيما يلي عرض لأصداء بعض الدارسين الذين تناولوا الكتاب تارة مدحًا وثناءً وأخرى قدحًا و ثلبًا.

3. بعض الآراء التي قيلت حول مؤلَّف الدكتور تمام حسان:

لاق الكتاب من الدراسات والآراء ما يثمنه حينًا ويثلبه حينًا آخر، فعن أهمية هذا النتاج يقرر الدكتور تمام أنه لو مُنِح "لهذا الكتاب ما يسعى إليه من إثارة الاهتمام فإنه ينبغي لهذا الكتاب أن يبدأ عهدًا جديدًا في فهم العربية الفصحى . مبناها ومعناها وأن يساعد على حسن الانتفاع بها لهذا الجيل وما بعده من أجيال"[4].

ففي اعتقاد الدكتور نعمان بوقرة أن "أهم تجربة مشرقية من حيث المنهج وكمال الرؤية ووضوح الهدف، هي تجربة تمام حسان والتي تمثل آراؤه اللسانية فيها صورة واضحة المعالم

---

[1]– تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص337.

2– عبد الحليم معزوز، القضايا الدلالية عند تمام حسان، ص39.

3– تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ص18–19.

4– المرجع نفسه، ص05.

لالتقاء الفكر اللساني العربي الأصيل بالنظرية النحوية الغربية الحديثة في محاولة توفيقية ناقدة لمنهجي النحاة العرب القدماء واللسانيين المعاصرين البنويين بشكل خاص قصد التأسيس لنظرية نحوية عربية حديثة عُرِفت عبر مؤلفاته باسم نظرية تضافر القرائن"[1]. وفي موضع آخر نجد هذا الدارس يؤكد على أن قراءة متمعنة بمنظارٍ ثاقب في كتاب (اللغة العربية معناها ومبناها) تقود إلى استخلاص بالغ الأهمية مفاده أن الباحث قد أعاد ترتيب الأفكار اللسانية الكلاسيكية المتفرقة في كتب القدماء في ضوء المنهج الوصفي ومقولات النظرية السياقية تحديدًا في مجال الدلالة، ومقولات الفونولوجيا البراغية في ميدان الصوتيات[2].

ومما لاحظته بشكل جلي الدكتورة فاطمة الهاشمي بكوش "أن هدف الكتاب كان دراسة العربية ووصفها في كل مستوياتها من خلال إشكالية المبنى/المعنى التي حكمت الدراسة اللغوية ابتداءً من عبد القاهر"[3]؛ إلا أنها عابت على الكتاب أنه "كغيره من النتاج اللساني في هذه المرحلة، يعوزه الجهاز الإصلاحي الثابت والمستقر، وتنقصه الدقة في نقل مصادره. فقد أهمل الدكتور تمام حسان في كتابه هذا ذكر المصادر التي استقى منها آراءه العربية منها والغربية على السواء. فهو لم يذكر منها سوى سيبويه والجرجاني وابن مالك و الأشموني"[4]. وبغض النظر عما وقع فيه الدكتور تمام حسان من هفوات في كتابه لم ينقص من ريادته كونه يمثل الاتجاه الذي يدرس النحو متأثرًا بالمنهج الوصفي، وهذا ما حذا بالدكتورة سناء حميد البياتي إلى الإقرار أن "أفضل من يمثل هذا الاتجاه الدكتور تمام حسان في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها)"[5]؛ إلا أنها في الوقت ذاته استدركت على كلامها وانتقدته في محاولته هذه، فهي "إذا كانت أفضل محاولة وهي محاولة الدكتور تمام حسان قد ضلت

---

[1]– نعمان بوقرة، اللسانيات اتجاهاتها وقضاياها الراهنة، ص219.

[2]– ينظر : المرجع نفسه، ص223.

[3]– فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، ص55.

[4]– المرجع نفسه، ص55.

[5]– سناء حميد البياتي، قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط1، 2003م ص09.

السبيل فأزهقت روح اللغة حين فصلت ذلك الفصل القاطع بين المبنى والمعنى كمن يفصل الروح عن الجسد في الإنسان"[1].

ويذكر الدكتور تمام أن عودته إلى كلية دار العلوم هي بداية "فترة جديدة كانت إرهاصا للهيكل البنوي الذي اشتمل عليه الكتاب"[2]؛ فقد بقي يقلب فكره في بحثين هما«منهج النحاة العرب» و«أمن اللبس ووسائل الوصول إليه» ومن خلالهما بلغ محتويات كتاب (اللغة العربية معناها ومبناها) ويقول في ذلك«وهي في رأيي (ولا أزكي نفسي) إطار وبنية متكاملة لم يقع مثلها في بابها من قبل»[3].

وقد أشار الدكتور نايف خرما في حديثه عن النظام الصرفي على بعض المحاولات الجادة التي قام بها بعض اللغويين العرب المعاصرين للانعتاق من سيطرة التقسيم التقليدي واعتبر"أفضل المحاولات في هذا المجال ما قام به الدكتور/ تمام حسان في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) الذي توصل إلى سبعة أجزاء للكلام العربي"[4].

فإذا كان هناك من الدارسين من نظر إلى هذه التجربة بمنظار الجزء من الكل، فقد وُجد أن منهم من عدها المحاولة الصائبة التي تمكنت من وضع الأمور مواضعها الصحيحة وهذا ما يؤكده عبد الوارث مبروك سعيد في قوله:«إن محاولة الدكتور تمام أعطت للنحو مفهومه ومكانه الصحيح بين أنظمة اللغة العربية»[5]. مضيفا إلى ذلك ما قدمته من أفكار ومباحث جزئية جعلها تتسم بعمق النظرة، حيث أثبتت قدرتها على معالجة وتقويم أضرب مختلفة من العجز والاضطراب التي شاعت في الدراسة التقليدية[6].

---

[1]– سناء حميد البياتي، قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، ص09.

[2]– تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، ج1، ص07.

[3]– المرجع نفسه، ص07.

[4]– نايف خرما، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، لبنان، العدد09، [سبتمبر 1978م]، ص231.

[5]– عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي، دار القلم، الكويت، ط1، 1985م، ص176.

[6]– ينظر: المرجع نفسه، ص177.

ولا جرم أن نقول أن الدكتور تمام حسان قد ساهم من زاوية نظره الثاقبة في إثراء التنظير النحوي العربي من خلال الجمع بين التراث العربي القديم والنظريات اللسانية الحديثة ليصل إلى نتاج جديد. " ويعد كتاب اللغة العربية معناها ومبناها أول محاولة في مجال تعميق هذه النظرية اللغوية والتمهيد لتطبيقها على اللغة العربية"[1]؛ ويقصد بها النظرية الوصفية التي هيمنت على الفكر اللساني إلى غاية ظهور نظرية تشو مسكي ألا وهي نظرية فيرث اللغوية. وهكذا استطاع الدكتور تمام حسان أن يظفر بالنجاح عندما فعل الدرس اللغوي العربي وإعادة وصفه طبقا لأحدث النظريات اللسانية الغربية.

4.مفهوم التجديـد

1.4. التجديد لغة:

التجديد من الجُدَّةُ: الطريقة، ومنه قولهم: ركب فلان جُدَّةً من الأمر إذا رأى فيه رأيا. والجِدَّةُ نقيض البِلى، يقال: شيء جديدٌ، والجمع أَجِدَّةٌ وجُدُدٌ وجُدَدٌ. وقال أبو علي وغيره: جَدَّ الثوب والشيءُ يَجِدُ بالكسر، صار جديداً، والجِدَّةُ مصدر الجديد، وتجدَّدَ الشيءُ: صار جديداً. والجديد: ما لا عهد لك به[2].

كما ورد هذا مصطلح بمعان عدة في المعجم الوسيط ومنها:جدّ الشيءُ جِدَّةً: بمعنى حدوثه بعد أن لم يكن، وجَدّ صار جديدًا، ومنه تجدّد، واستجدّ الشيءُ أي صار جديدًا[3].

والجُدَّةُ: جزءُ الشيء يخالف لونه لون سائره. و منه جُدَّةُ السماء وجُدَّةُ الجبل. (ج) جُدَدٌ.

---

[1]– عبد المقصود محمد عبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، الدار العربية للموسوعات بيروت، لبنان، 2006م، ص ص80–81.

[2]– جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، ج2، ضبط نصه وعلق حواشيه خالد رشيد القاضي، دار صبح وإيديسوفت، الدار البيضاء، بيروت، لبنان، ط1، 2006م، مادة [ج د د].

[3]– ينظر: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، جمهورية مصر العربية، ط4 2004 م، مادة [ج د د].

وفي الذكر الحكيم:﴿وَمِنَ ٱلْجِبَالِ جُدَدٌۢ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ﴾ (فاطر/67)[1].

فقد أفادت مادة [ج د د] وقوع أمر على غير السابق والمعهود، وإما دون وجود الشيء أصلاً ، وبالتالي جعله متميزًا ومتباينًا عن غيره.

2.4. التجديد اصطلاحا:

دارت حول هذا الموضوع مصطلحات عديدة، فهي وإن اختلفت دوالها فالمدلول واحد يقال: تجديد النحو، أو تيسيره، أو إحياءه، أو إصلاحه كلها معان تصب في قالب التسهيل والخروج به من دائرة التعقيد والغموض إلى الوضوح والبساطة حتى يتيسر للمعلم والمتعلم فقهه واستيعابه.

"والتيسير عند أهل اللغة هو التسهيل والاختصار والتبسيط وتذليل الصعب والمشكل من مباحث النحو وتمهيد الوعر من مسالكه"[2]. مما يدل على أن تيسير النحو وتجديده حذف كل ما هو بعيد عن النحو وكل ما هو صعب فيه كالتنازع والاشتغال وغيره مما لا طائل منه أثناء البحث فيه.ويسارع الدكتور مهدي المخزومي إلى القول بأن "التيسير ليس اختصارًا، ولا حذفا للشروح والتعليقات، ولكنه عرض جديد لموضوعات النحو ييسر للناشئين أخذها واستيعابها وتمثلها"[3].

[1]– مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، مادة [ج د د].

[2]– أحمد عبد الستار الجواري، نحو التيسير، دراسة ونقد منهجي، المجمع العلمي العراقي، بغداد، العراق، 1984م ص14.

[3]– مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص15.

الفصل الأول

جهود النحـاة العرب

في تيسير النحو

(محاولة ابن مضاء القرطبي

ومحاولة إبراهيم مصطفى

ومحاولة تمام حسان)

مما لا مرية فيه أن موضوع تجديد النحو قد أثير حوله جدل منذ زمن طويل، حيث ارتبط هذا الطرح بالدعوة التي وجهها ابن مضاء القرطبي (592هـ) لإبطال نظرية العامل التي شغلت مساحة واسعة من النحو العربي. فعدم احتراز النحاة في توظيفهم مصطلحات خارجة عن اللغة قادهم إلى نتيجة مؤداها دخول فلسفة الكلام والمنطق اليوناني وتسرب مصطلحاتهما إلى الدرس النحوي العربي كالعلة، والعامل، والقياس، والتأويل. فكانت بذلك نقطة البداية في انحراف النحو عن مساره؛ حيث تحول إلى نحو جاف معقد القواعد وجدليا يقوم فيه النحاة باستعراض وتقديم ما لهم من قدرة على التحليل الذهني والمنطقي. وهذا المزج بين النحو والمنطق ساقه إلى التعقيد والصعوبة، ما جعل النحاة ينادون بتيسيره والابتعاد به عما حل به من معضلات، فدعوا إلى إلغاء نظرية العامل والقياس والتعليلات المنطقية والتأويلات الفلسفية، حاملين راية وشعارًا لتجديد هذا النحو وإصلاح ما فسد منه، حتى يجنب نفور المتعلم منه ويرغب في الإقبال على تعلمه وبالتالي يتسنى فهمه واستيعابه.

فقد بذل نحاة الأندلس جهودًا مضنية للنهوض بنحو يسير سهل المتناول على الدارسين وتخليصه مما علق به من شوائب فلسفات غريبة عنه؛ حيث دفع ببعض النحاة إلى شن ثورة وضجة عنيفة كان الهدف منها تسهيل وتذليل قواعد هذا النحو الصعبة التي شهدت مغالاة نتيجة التوغل المفرط في شرحه ومحاولة فهمه.

ومن أبرز هاته المحاولات تلك التي قام بها ابن مضاء حيث ثار على نظرية العامل وتحطيم العلل النحوية الثواني والثوالث، ورفض القياس، والعزوف عن التمارين غير العملية.

أولاً : محاولة ابن مضاء القرطبي في كتابه (الرد على النحاة):

إن هذه المحاولة من أول المحاولات الإصلاحية البارة في النحو العربي لتيسيره، حيث قام فيها ابن مضاء بإعلان ثورته الرافضة لفكرة العامل النحوي التي غدت هي عماد أو صرح النحو العربي، والتي يرجح حسب بعض الباحثين ومنهم (صادق فوزي دباس) أن الخليل بن

أحمد الفراهيدي هو من مهد لها السبيل لتصبح نظرية؛ وذلك أثناء كلامه عن العلة والمعلول[1]. وهو ما أقره الدكتور تمام حسان لما حمَّل التعليل مسؤولية خلق نظرية العامل[2].

1. إلغاء نظرية العامل:

قوام هذه النظرية هو التغير الطارئ على أواخر الكلمات، فكل علامة إعرابية هي مظهر لعامل من العوامل لذا عد "النحاة العامل شخصية لها اعتباراتها الملزمة، ووضعوا هذه الاعتبارات في قوانين هي «فلسفة العامل والعمل» ومن ذلك اعتبارهم بعض العوامل أقوى من غيره"[3].

ومفاد هذه النظرية أن النحاة لما لاحظوا علامات في أواخر الكلمات (نصبا، ورفعا، وجرا وجزما) قالوا بأن الإعراب أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل، ثم جعلوه على نوعين: عامل لفظي عند النصب والجر والجزم والرفع، وآخر معنوي كالابتداء الذي يرفع المبتدأ والإضافة وغيرهما. وفي هذا الصدد يقول ابن جني:« وإنما قال النحويون: عامل لفظي وعامل معنوي ليُروك أن بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه، كمررتُ بزيدٍ، وليت عمرًا قائمٌ، وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم (...) فأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره»[4].

وفكرته هذه تنم عن امتداده لمذهب المتكلمين من المعتزلة، وقد تبعه في ذلك العالم الأندلسي ابن مضاء القرطبي الذي اعتبر نظرية العامل من الأسباب المساهمة إسهاما بالغا في تعقيد

---

[1]– ينظر: صادق فوزي دباس، جهود علماء العربية في تيسير النحو وتجديده، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية العددان(1–2)، مج7، 2008م، ص88.

[2]– ينظر: تمام حسان، اللغة العربية بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط4، 2001م، ص55.

[3]– محمد عيد أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة مصر، ط4، 1989م، ص199.

[4]– ابن جني، الخصائص، ج1، ص ص109- 110.

وصعوبة الدرس النحوي، إذ ذهب إلى أن العامل هو الله، حيث أنه "لا فاعل إلا الله.. أما العوامل النحوية، فلم يقل بعملها عاقل، لا ألفاظها ولا معانيها"[1].

وحسبه أن التيسير الحقيقي للنحو لا يحصل إلا بطرح هذه العوامل بنوعيها، وتخليص النحو العربي منها.

وواضح أن دعوة ابن مضاء هذه تنبعث من علم الكلام وبالتحديد من مذهبه الظاهري الذي يرفض التعليلات الفلسفية والتأويلات، كما يفند أيضا القياس فيأخذ الأمور على ظاهرها كما هي؛ وهو في هذه النقطة يتفق مع ما ذهب إليه إمام المذهب الظاهري ابن حزم الأندلسي في كتابه (الإحكام في أصول الأحكام) حينما رد كل ما يعرف بالقياس والتعليل والتأويل الفقهي.

فإلغاء هذه النظرية من النحو العربي لا يعمل على هدمه وإنما يبعث على تسهيله وإزالة الصعوبات والعقبات التي تتخلل هذا النحو، لأن وجودها فيه يخلق "أساليب وصيغ لا تقبلها العربية، ويرفض أساليب أخرى موجودة فيها"[2].

والبين أن هذه الفكرة ـ فكرة العامل ـ قد بالغ النحاة في استعمالها إلى غاية وصول حد التعقيد عند ظهور باب التنازع في العمل والاشتغال، كما نتج عن هذه النظرية كثرة التقديرات لأنهم جعلوا سبب كل علامة إعرابية عامل (مؤثر) سواء أكان لفظيا أو معنويا لا يلازمه الظهور اللفظي. و قد تعذر على النحويين الوصول إلى عامل لفظي سابق لكل حركة إعرابية، وهذا ما حذا بهم إلى التقدير في العوامل. و لكن ابن مضاء "يرفض كل تلك التقديرات والمحذوفات"[3] تماشيا وتطبيقا للمذهب الظاهري الذي لا يقبل الزيادة من غير دليل.

---

[1]– ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تح: محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، بنغازي، ليبيا، ط1، 1979م، ص70.

[2]– فادي صقر أحمد عصيدة، جهود نحاة الأندلس في تيسير النحو العربي، مذكرة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية نابلس، فلسطين، 2006م، غير منشورة، ص117.

3– المرجع نفسه، ص118.

2. إبطال العلل النحوية الثواني والثوالث:

من الأبواب النحوية التي نادى ابن مضاء بوجوب إسقاطها من النحو العربي حتى يتيسر فهمه وتعليمه وتعلمه هذا الأساس (العلل الثواني والثوالث) أو "علة العلة، وعلة علة العلة (تتميم العلة)"[1]. وهي ما يقابل العلل القياسية والجدلية النظرية التي بحثها النحاة القدامى وبالغوا فيها أيما مبالغة ما أدى بالنحو إلى التعقيد والمغالاة، ثم إنا نراه يمثل للعلل الأول كسؤال السائل عن علة رفع (زيدٌ) في قولنا: قام زيدٌ، فيرد عليه: لأنه فاعل، وهذا النوع من العلل محمود في النحو العربي، لأنه يُتوصل بها إلى تعلم كلام العرب. فإذا سأل سائل عن علة رفع الفاعل، فيجيب: لأن العرب نطقت به مرفوعا، وهذا الضرب من اعتلالات النحويين الذي يسميه ابن السراج (علة العلة) "لا يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، وإنما نستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها"[2]. فإن سأل السائل لِمَ لَمْ يُنصب الفاعل ويُرفع المفعول؟ فيجيبه المجيب: لأن الفاعل قليل، ذلك أن الفعل لا يستلزم أكثر من فاعل واحد وقد يكون له مفعولات متعددة، فأُعطي الأثقل (الرفع) للفاعل لندرته، وأُعطي الأخف (النصب) للمفعول لكثرته حتى يقل في كلامهم ما يستثقلون ويكثر في كلامهم ما يستخفون[3].

وهذه العلل في رأيه مستغنًى عنها في كلام العرب و"في النحو من أمثال هذين النوعين الثاني والثالث، كثيرًا ينبغي أن يتجرد منه، حتى لا تخْفَ مُؤْنَته ويسهل أخذه"[4]؛ وبالتالي فهو يدعو فقط إلى الأخذ بالعلل الأُوَل (العلة التعليمية) ذات الفائدة، أما الشطر الثاني منها (العلل الثواني والثوالث) فلا يفيد بشيء.

---

[1]– ابن جني، الخصائص، ج1، ص173.

[2]– أبو بكر بن السراج، الأصول في النحو، ج1، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط3، د ت، المقدمة.

[3]– ينظر: ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص127. وابن جني، الخصائص، ج1، ص49.

[4]– ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص39.

3.دعوته لطرح القياس:

أما عن مسألة القياس فنلاحظ أنه دعا إلى إلغاء قياس عامل لعامل آخر في العمل وضرب مثالا على فساد القياس في النحو هو إعراب الفعل المضارع، حيث يذهب النحاة إلى أنه أعرب لشبهه الاسم، أو بمعنى أدق أنه قيس على الاسم فالاسم أصل في الإعراب والفعل فرع عليه.

4.إلغاء التمارين غير العملية:

ذكر ابن مضاء أن التمارين غير العملية ينبغي إسقاطها من النحو، مثاله "قول العرب: موقن وموسر، أصل موقن: ميقن، لأنه اسم فاعل، وفعله: أيقن، ففاء الفعل منه ياء. وكذلك ينبغي أن يكون اسم الفاعل منه فاؤه ياء.. وتقول في جمع«موسر»: مياسير وفي تصغيره: ميسير؛ لما زالت علّة الياء واوًا . وهي سكونها وانضمام ما قبلها. رجع إلى أصله"[1]. ومن خلال كل هذا الجهد المبذول من لدن ابن مضاء في محاولته التيسيرية الإصلاحية المستلهمة من المذهب الظاهري والتي رفض فيها القياس والعامل والعلل الثواني والثوالث كما دحض أيضا التمارين غير العملية، راميا منها إلى تخليص النحو من الشوائب الوافدة إليه من الفلسفة وعلم الكلام، داعيا إلى إسقاط كل ما هو زائد وحشو لا فائدة مرجوة منه.

هذا ويؤاخذ على ابن مضاء أن محاولته هذه "كان مصيرها شبيها بمصير المذهب الظاهري نفسه، ولعل ذلك يعود إلى أن هذه العيوب التي ثار ضدها ليست في الحقيقة بالحجم الذي يتصوره دعاتها"[2]. كما يعاب عليه كذلك دعوته إلى إلغاء العامل النحوي وعجزه أمام تقديم البديل المناسب له' خلافا لما قام به الدكتور تمام حسان وسيأتي الحديث عنه في موضعه المناسب من البحث.

---

[1]– ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص135.

[2]– محمد المختار ولد اباه، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 2008م ص263.

ثانيا: محاولة إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو):

إن العصر الحديث بما يحتويه من محاولات جادة على كثرتها لإصلاح ما فسد من النحو وإحيائه، كلها كانت منصبة على هذا الهدف بصرف النظر عن الناحية المعالجة. وأول محاولة عربية حديثة في هذا المضمار هي محاولة الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو1937م)، حيث سعى من خلالها إلى تيسير النحو الذي جُعل بوابة اللغة العربية رغم صعوبة مباحثه، رغبة منه في تغيير منهج البحث النحوي العربي وكذا إبدال المتعلمين منه أصولا سهلة يسيرة[1].

وهناك محاولات لتيسيره تجلت في كتب مدرسية، من غير أن تقدم الجديد. ويصرح الدكتور مهدي المخزومي أنها "لم تأت بجديد إلا إصلاحا في المظهر، وأناقة في الإخراج أما القواعد فهي هي"[2]، باقية على حالها. وللنهوض بدرس نحوي يسير يتوجب أن "يسبقه إصلاح شامل لمنهج هذا الدرس وموضوعاته أصولا ومسائل"[3]، ولتحقيق ذلك حسب زعمه ينبغي تخليص الدرس النحوي من الشوائب العالقة به والوافدة إليه من الفلسفة والمنطق إلي نقل إليه فكرة التأثير والتأثر (العامل).

إن ما توصل إليه زعيم جماعة التيسيريين إبراهيم مصطفى من خلال بحثه عن دلالات العلامات الإعرابية وأثرها في تصوير المعنى، وهي كما لخصها على النحو الآتي[4] :

1. إن الرفع علم الإسناد.
2. إن الجر علم الإضافة.
3. إن الفتحة ليست بعلم على الإعراب وإنما هي الحركة الخفيفة المستحبة.

إن أول ما نادى به الدكتور إبراهيم مصطفى لإصلاح النحو وتيسيره هو إلغاء نظرية العامل، شريطة أن يتسنى له الاهتداء إلى مدلولات العلامات الإعرابية ليجعلها فيصلا

---

[1]– ينظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، مصر، ط2، 1992م، المقدمة.

[2]– مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص15.

[3]– المرجع نفسه، ص15.

[4]– إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، المقدمة.

حاسما في الخصومة القائمة بين النحاة حول هذه النظرية(نظرية العامل). فصرحُ النحو قد شُيّد على هذه النظرية وعليها أُقيمت فصوله؛ ويرى صاحب (إحياء النحو) أن النحاة في هذه المسألة قد تأثروا بفلسفة الكلام، حينما جُوبهوا بتغير الحركات الإعرابية في آخر الألفاظ فوجدوها تتغير تبعا للتركيب فأقروا بضرورة وجود محدث لهذا الحدث.

كما أنَّ حِرصهم الشديد على نظرية العامل أضلهم عن المعنى؛ وقد انتقدهم في جعل الإعراب حكما لفظيا، أي أنهم جعلوا الإعراب شكليا خالصا تبعا للفظ المؤثر (العامل) وأثره. ويؤيده في هذه النظرة الدكتور مبروك سعيد عبد الوارث الذي اعتبر أن النحاة بالغوا بشدة عند منح العوامل بمفردها قوة اقتضاء الإعراب[1]. لذلك رفض هذه النظرية واتجه إلى البحث عن المعاني التي تدل عليها الحركات الإعرابية وأثرها في المعنى الذي قصده المتكلم[2] .

و يقرر الدكتور إبراهيم مصطفى أن علامات الإعراب تشير إلى معان مقصودة، مما يجعل تلك الحركات دالة على هاته المعاني. ومن ثم يجعل للإعراب علامتين فقط هما الضمة والكسرة يستعملهما المتكلم للتدليل على معنى معين في تركيب الجملة؛ فقد عمد إلى الضمة باعتبارها علم الإسناد تدل على أن الكلمة مسند إليه وبالتالي جعلها بابا واحدا يضم الكلمات المرفوعة كالمبتدأ، والفاعل، ونائبه التي قسمها النحاة إلى أبواب، وفي هذا يرى الدكتور إبراهيم مصطفى أنه ما من مسوغ يدعو إلى تشقيقها، فقرر جمعها تحت باب واحد وذلك لاتفاق أحكامها (الرفع). مثاله في ذلك : كُسِرَ الإناءُ، وانْكَسَرَ الإناءُ[3].

فنائب الفاعل في الجملة الأولى والفاعل في الجملة الثانية تماثلا في الحكم (الرفع)، كما أنهما وقعا مسندا إليه في كلتا الجملتين وإن اختلف المسند وهو دليل كاف لجعلهما في باب واحد. كما أن النحويين تكلفوا حين جعلوا للفاعل بابا بمفرده وأعطوه حكما، وللمبتدأ بابا آخر وحكما آخر وقسموه إلى قسمين: مبتدأ له خبر، ومبتدأ له فاعل أغنى عن الخبر وهذا القسم وضعوا له حكم الفعل مع فاعله، وحسبه أن هذا التكثير في التقسيمات وتخصيصها بأحكام

---

[1]– ينظر: عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي، ص102.

2– ينظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص ص41–42.

3– ينظر: المرجع نفسه، ص54.

متباينة حذا بالنحو إلى التعقيد والصعوبة والابتعاد عن إدراك العربية[1]. يقول في ذلك أن"هذه الأبواب الثلاثة: المبتدأ، والفاعل، ونائب الفاعل اطرد فيها الأصل.. وأغنانا عن تكثير الأقسام، وتعديد الأبواب"[2]. إلا أنه هناك من أرجع هذه الفكرة إلى "تأثره بمنهج علماء البلاغة في جمع تلك الأبواب الثلاثة تحت اسم المسند والمسند إليه"[3]؛ فمن المبتدأ والخبر لدينا جملة إسنادية، ومن الفعل وال فاعل أيضا، والأمر نفسه بالنسبة للفعل ونائب الفاعل، فجميعها تحتوي على ركني الإسناد.

ويؤيد الدكتور مهدي المخزومي فكرة الدكتور إبراهيم مصطفى القائلة بأن كل مرفوع فهو مسند إليه متحدث عنه، إلا أن هذه الموضوعات تناولها النحاة كل على حدة وهي في حقيقة الأمر موضوعا واحدا "جيء بها ليتحدث عنها بحديث أو ليسند إليها، فهي جميعا مسندا إليه"[4]. و منه يتضح أنه بهذه الطريقة يكون النحو أيسر وأسهل وأقرب إلى فهم هذا الحكم النحوي (الرفع).

ثم ينتقل إلى علامة الخفض (الكسرة) باعتبارها عَلَمُ الإضافة، أي تدل على أن الاسم قد وقع مضافا إما عن طريق أداة أو دونها؛ وفي هذا الباب اقتدى الدكتور إبراهيم مصطفى بالنحاة المتقدمين، واعتبره الباب الشائع واليسير على الألسن واستفاض في ذكر ما يضيف العرب لبيانه "كبيان الفاعل مثل (خلقُ اللهِ)، والمفعول مثل (خلقُ السمواتِ)، والمكان مثل (ضباءُ وجرة)، والزمان مثل (مكرُ الليلِ)، والموصوف مثل (حسنُ الوجهِ)، والصفة مثل (كلمةُ الحق) وغيرها[5].

ويذكر أنها أداة جليلة واسعة الاستعمال تُوظف للإبانة عن المعاني والدلالات المختلفة وتأدية لأغراض عديدة.

---

[1]– ينظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص58.

[2]– المرجع نفسه، ص60.

[3]– عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي، ص103.

[4]– مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص71.

[5]– إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص75.

ومن الأصول التي تناولها الدكتور إبراهيم مصطفى الفتحة حيث أخرجها من دائرة العلامات الإعرابية واعتبرها حركة خفيفة، والناظر في العربية يجد أنها أكثر الحركات استعمالا وورودا فيها لخفتها "فهي بمثابة السكون في لغة العامة"[1].

إن التنوين في الاسم سمة دالة على تمكنه (مصروفا). وقد وضع العرب للتعريف مبنى صرفي في بداية الاسم وهي ما تعرف بأداة التعريف (ال)، أما التنوين فجعله ميزة تلحق الاسم تحيل على تنكيره. ومما لم يغفل الدكتور عن معالجته أيضا الإعراب بالعلامات الفرعية، وذكر من ذلك الأسماء الخمسة وجمع المذكر السالم فهما من الأبواب النحوية المعربة بالحروف نيابة عن الحركات؛ وحسب تصوره هذه الحروف إنما هي امتداد للحركات فنشأ عنها لينها، فهي حروف مد إذا كانت حركة ما قبلها مناسبة لها كملاءمة الكسرة للياء والضمة للواو نحو: فيل، وروم، وتعتبر حروف لين إذا كانت حركة ما قبلها الفتح في الحالتين نحو: مَيْسَرة، ومَوْعد. إذ يعتبرها "مد وإشباع للحركات السابقة لها والتي هي علامة للإعراب وليست حروف إعراب"[2].

رغم كل ما قدمه الدكتور إبراهيم مصطفى من جهود إصلاحية تيسيرية للنحو العربي فتح الباب من خلالها لعلماء التيسير الذين جاؤوا بعده؛ فقد لاقت محاولته هذه من الآراء الناقدة له، فهناك من اتجه إلى القول بأنه "لم يأت بجديد في تفسير العلامة النحوية، إذ أن من المعروف أن العرب يكثر في كلامها الخفيف ويقل الثقيل، لذلك كانت الفتحة كثيرة في كلامهم"[3].

كما أوخذ عليه حديثه عن فكرة الإسناد التي وردت في (إحياء النحو) والتيسير ليست بجديدة في الموروث النحوي التقليدي. ومن الدارسين أيضا من اعترف له بالجهد المبذول "في هذه الدراسة إلا أنه لم يوفق في النتيجة التي وصل إليها"[4]، وكان الدكتور تمام قد وصف محاولته

---

[1]– إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص50.

[2]– محمد المختار ولد اباه، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، ص565.

[3]– صادق فوزي دباس، جهود علماء العربية في تيسير النحو وتجديده، مجلة القادسية، ص94.

[4]– فتحي عبد الفتاح الدجني، الجملة النحوية نشأة وتطورا وإعرابا، مكتبة الفلاح، الكويت، ط2، 1987م، ص56.

بالقصور والإبهام إذا قورنت في إطار ما قدمه هو من نظرية تضافر القرائن (اللفظية والمعنوية)[1]. هذا ونجد الدكتور مهدي المخزومي في مؤلفه (مدرسة الكوفة) قد قارن بين محاولته ومحاولة ابن مضاء وانتهى إلى نتيجة مفادها أن "الفرق بين عمل ابن مضاء وعمل الأستاذ إبراهيم مصطفى كالفرق بين هادم ولم يسع إلى بناء، وهادم حريص على إعادة البناء"[2].

ثالثًا: محاولة تمام حسان في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها):

لم تقف الجهود التيسيرية عند هذا الحد بل تجاوزته إلى أبعد من ذلك مع مجددين في العصر الحديث قاموا بإعطاء هذا النحو حياة جديدة تخلو من الصعوبة والتعقيد، وتنزع بهذا النحو إلى البيان والوضوح وإعطائه صبغة جديدة تيسر للباحث فهم الدراسة النحوية من جديد في ضوء ما استحدث من مناهج لسانية غربية. و لعل أدق هذه المحاولات وأيسرها ما قام به الدكتور تمام حسان في كتاب (اللغة العربية معناها ومبناها)، حيث أحيا التراث اللغوي بطريقة مختلفة نلمس فيها تلك الحيوية التي تجعل الدرس النحوي مرنا ويسيرا للدراسة. وأبرز ما قدمه فيها إلغاء نظرية العامل التي شغلت النحو العربي ردحا من الزمن وهو بذلك يتبع ابن مضاء القرطبي في تجسيد هذه الدعوة الإصلاحية. فقد لاحظ الدكتور تمام حسان أن النحاة وقعوا ضحايا الاهتمام الشديد بالعلامة الإعرابية وأكثروا الحديث عن العامل وجعلوه تفسيرا لاختلاف العلامات الإعرابية، وقسموه إلى عامل لفظي وآخر معنوي وبذلك نالت قرينة العلامة الإعرابية قسطا أوفر من اعتناء النحاة فانصرفوا إلى إقامة الإعراب عليها.

ولا يخفى على دارس أن صاحب أول دعوة إصلاحية للنحو العربي ابن مضاء القرطبي قد عالج هذه المسألة بالنقد والدحض وأبان عن عدم صلاحيتها لكنه "لم يأت بتفسير مقبول

---

[1]– ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ص185–186.

[2]– مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط2 1958م، ص403.

لاختلاف العلامات الإعرابية باختلاف المعاني النحوية، ولم يُقم مقام العامل فهما آخر"[1] فبدعوته الصريحة "إلى إسقاط العمل لم يقدم بديلا له"[2]، ولم يترك أثرا تيسيريا يحل محل ما كان سائدا من التعقيد والصعوبة يشفي به غليل الدارسين لهذا النحو إلا طرحه لبعض المشكلات التي اشتمل عليها النحو.

وهو الأمر الذي تميز به الدكتور تمام حينما نادى بضرورة إلغاء العامل وقدم «نظرية تضافر القرائن اللفظية والمعنوية» كبديل له، والتي تزاوج بين ما هو مبنوي وما هو معنوي. وهو في هذا يشير إلى أن قرينة العلامة الإعرابية بمفردها . وهي قرينة لفظية . غير كافية في ضبط المعنى، ولا يوليها أهمية إلا إذا تضافرت مع غيرها من القرائن (اللفظية والمعنوية)، وهو حكم ينطبق على أية قرينة لفظية كانت أو معنوية.

فهو لا ينكر العلامة الإعرابية وإنما ينفي اعتمادها كقرينة واحدة في تحديد المعنى الوظيفي. والرأي نفسه ذهب إليه عبد الوارث مبروك سعيد في اعتبار العوامل التي عني بها النحاة ليست إلا واحد من عناصر متعددة تتضافر جميعا على تأدية وظيفة الإعراب[3].

وهكذا ينتهي الدكتور تمام إلى تقرير"أن«العامل النحوي» وكل ما أثير حوله من ضجة لم يكن أكثر من مبالغة أدى إليها النظر السطحي والخضوع لتقليد السلف"[4]. لذا نجده يسهب في حديثه عن القرائن اللفظية والمعنوية باعتبارهما مناط التعليق الذي هو الإطار اللازم والأساس للإعراب.

وفكرة التعليق هذه التي استقاها من نظرية النظم لعبد القاهر الجرجاني هي الهدف المقصود من الإعراب، إذ تعتبر أعسر القرائن عند محاولة الكشف عنها كونها قرينة معنوية تفتقر إلى إمعان نظر ثاقب وتدبر فيها؛ وهذا الإمعان والتدبر فيها يؤدي في كثير من الأحوال إلى

---

[1]– تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص185.

[2]– ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص45.

[3]– ينظر: عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي، ص102.

[4]– تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص207.

العدول عن التفكير النحوي وبالتالي يؤكد على "أن فهم التعليق على وجهه كاف وحده للقضاء على خرافة العامل النحوي والعوامل النحوية"[1].

سبق أن عرفنا أن نظرية القرائن التي عُرفت عبر مؤلفات الدكتور تمام حسان تنبني على نوعين من القرائن تعمل متكاثفة متضافرة للدلالة على الباب النحوي.

[1]– تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص189.

فالقرائن المعنوية (العلاقات السياقية) تنقسم إلى خمسة قرائن رئيسة تتفرع بدورها إلى علاقات أخرى كما يلي:

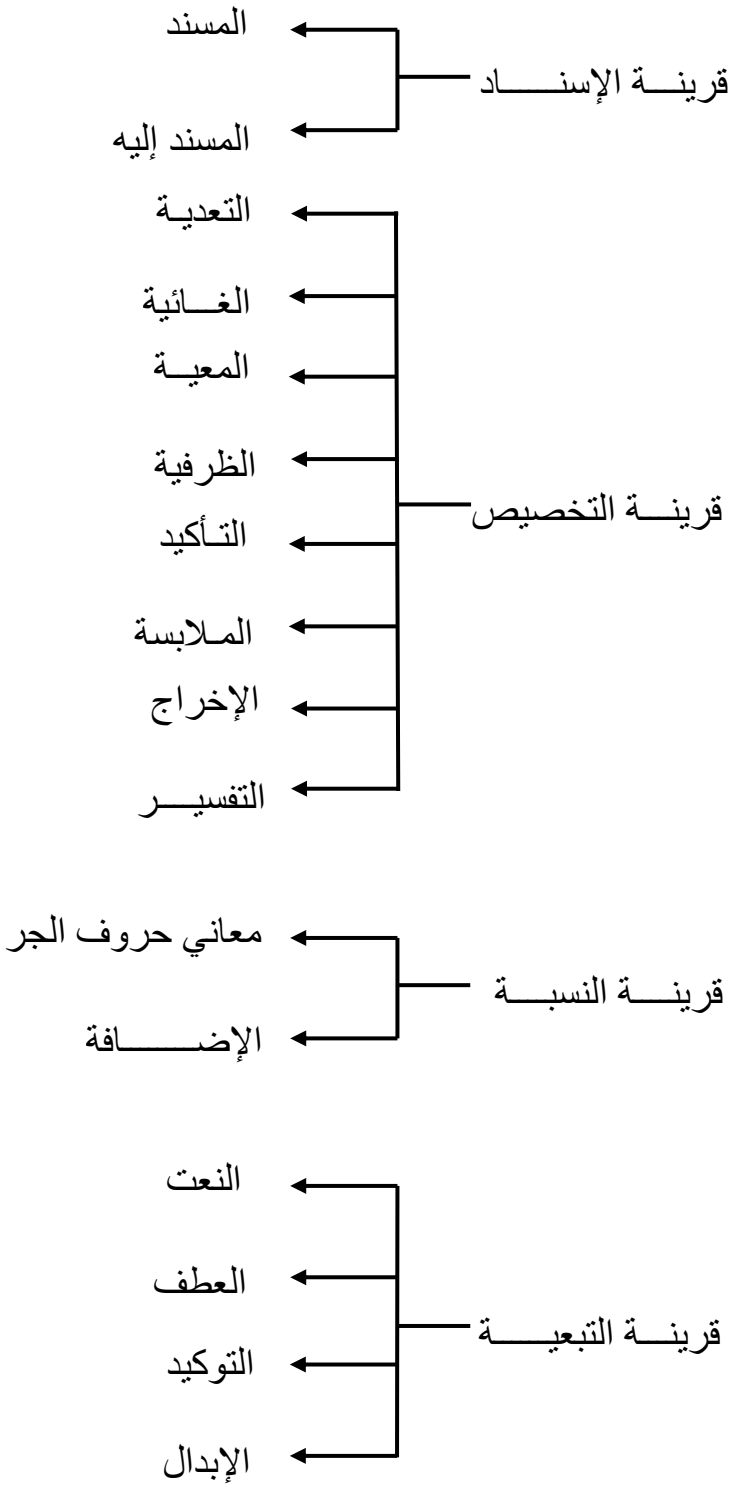

قرينـــة المخـــالفة

فعلاقة الإسناد تقوم بين المبتدأ والخبر، وبين الفعل والفاعل أو نائب الفاعل. أما قرينة التخصيص فهي علاقة سياقية كبرى وقد جعلها . كما رأينا . إلى تقسيمات أخرى دالة على معان معينة؛ كقرينة التعدية ومعناها المفعول به، وقرينة الغائية تدل على المفعول لأجله وقرينة المعية تفيد معنى المفعول معه، كما أن قرينة الظرفية تدل على المفعول فيه أما قرينة التوكيد فالمعنى الذي تفيده هو المفعول المطلق، وعن قرينة الملابسة فتدل على الحال، وبالنسبة لقرينة التفسير فهي تفيد الدلالة على التمييز، كما أن قرينة الإخراج تدل على الاستثناء، وأخيرا قرينة المخالفة فالمعنى المستفاد منها هو الاختصاص.

أما فيما يخص القرائن اللفظية فعدها ثمانية وهي:

العلامة الإعرابية، والرتبة، والصيغة، والمطابقة، والربط، والتضام، والأداة، والنغمة.

فعن طريق اجتماع القرائن المعنوية يؤكد الدكتور تمام حسان على الوصول إلى الإعراب الصحيح الذي بات يؤرق الناس لإحساسهم بصعوبته، وقد قدم لنا نموذجا توضيحيا عن كيفية تضافر القرائن في إعراب جملة (ضرب زيدٌ عمراً)؛ حيث شرع في إعراب كلمة«ضرب» التي وردت على صيغة [فَعَلَ]التي تندرج تحت قسم من أقسام الكلم وهو الفعل وتوصل إلى أنها (فعل ماض)، ثم أتى إلى كلمة «زيدٌ» فوجد أنه[1]:

- ينتمي إلى مبنى الاسم (قرينة الصيغة).
- مرفوع (قرينة العلامة الإعرابية).
- العلاقة بينه وبين الفعل الماضي علاقة الإسناد (قرينة التعليق).
- ينتمي إلى رتبة التأخر (قرينة الرتبة).
- تأخره عن الفعل رتبة محفوظة (قرينة الرتبة).
- الفعل معه مبني للمعلوم (قرينة الصيغة).
- الفعل معه مسند إلى المفرد الغائب (وهذا إسناده مع الاسم الظاهر دائما)، (قرينة المطابقة). ومن خلال هذه القرائن نتوصل إلى أن « زيدٌ » فاعلا.

[1]– تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ص181–182.

وبعدها نلاحظ لفظ «عمرًا» فنجد أنه:

- ينتمي إلى مبنى الاسم (قرينة الصيغة).
- منصوب (قرينة العلامة الإعرابية).
- العلاقة بينه وبين الفعل هي علاقة التعدية (قرينة التعليق).
- رتبته من الفعل ومن الفاعل هي التأخر (قرينة الرتبة).
- هذه الرتبة محفوظة (قرينة الرتبة).

وباشتراك هذه القرائن وتضافرها مع بعضها نتجه إلى القول أن «عمرًا» مفعول به.

وحسبك أن تعلم أن صاحب الدراسة النقدية الدكتور عبد الوارث مبروك سعيد قد نوه بفكرة تضافر القرائن المجسدة في كتاب (اللغة العربية معناها ومبناها) شرحا وتفصيلا موضحا إياها بنماذج تعزز هذا البديل لنظرية العامل؛ إذ اعترف بأنها "أهم ما يمكن استمداده من هذه المحاولة لإصلاح النحو وتخليصه من كثير من عيوبه وصعوباته. إنها أفضل محاولة للقضاء على مشكلة العامل"[1].

ففي اعتقاد الدكتور تمام حسان أن أفكاره المقدمة صالحة لبناء متون في النحو، ويعتبر نظريته من أصلح النظريات النحوية العربية التراثية، أو الأفكار الغربية المستوردة، كونها بُنيت على استقراء اللغة العربية، وأزالت من النحو ما شابه من شوائب غريبة وهي بذلك إصلاح للنحو العربي[2].

رابعًا: بعض المقترحات لتيسير النحو:

إن كتاب سيبويه قد أتى على النحو كله فلم يفته فيه من علم النحو شيء جوهري، إلا أن النحاة ممن جاؤوا بعده قاموا بشرح الكتاب ومحاولة الكشف عن الغامض والمشكل فيه من المسائل النحوية والصرفية. إلا أنهم وقعوا في هفوة تعقيد النحو العربي من خلال تعمقهم وإيغالهم فيه، فأضحى بذلك النحو صعبا عسيرا على الدارسين، لذلك تحتم الإقبال على

[1]– عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي، ص182.

[2]– ينظر: بلقاسم منصوري، الآراء النحوية في كتاب(اللغة العربية معناها ومبناها)، دراسة وصفية تحليلية، رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2013م، غير منشورة، ص103.

تيسيره وتقريبه من فهم الدارسين له. وفي خضم هذا الطرح قدمت مجموعة من الاقتراحات لتيسيره أهمها[1]:

- تخليص النحو مما أقحم فيه ما ليس منه.
- إعادة ترتيب الأبواب النحوية، نظرا لاضطراب توالي الأبواب والجزئيات داخل الباب الواحد.
- الميل إلى اختصار وإيجاز المصنفات النحوية المفرطة الطول بسبب ما حوته من تكرار وحشو لا طائل من ورائه في مناقشة مسائل دخيلة لا تمت بصلة للنحو.
- الوقوف على شرح هذه المؤلفات المصوغة بلغة جافة يتعذر على الدارس فهمها، وهو ما دفع بالتيسيريين إلى التأليف النحوي الموجز رغبة منهم في تبسيطه وتوضيحه.

ويقترح بعض الباحثين حلا لهذا الإشكال والعدول بالنحو عن التعقيد، وعلى رأسهم الدكتور عبد الستار الجواري، وملخص رؤيته أن أقرب نهج صحيح قويم لتيسير هذا النحو وتبسيط قواعده هو "أن يدرس في صورته الأولى دراسة واعية عميقة لا تغفل عن الغاية ولا تتجاهل أسباب الانحراف عنها"[2].

وتيسير النحو حسبه "إنما يكون بالتخفيف من قواعد الإعراب ودمجها بقواعد نظم الكلام وتركيبه"[3]. وللنهوض بهذا العمل يرى الدكتور فتحي عبد الفتاح الدّجني أن السبيل إلى ذلك هو العودة "إلى فهم الأصول حتى تستقيم لنا الفروع"[4]؛ أي أن استيعاب كلام الله تعالى وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم، والكلام العربي (نظم ونثر).

و عليه يمكن القول أن أهل العربية لما أدركوا صعوبة هذا النحو، قد سعوا إلى معاودة النظر فيه وتصفيته من جديد وإعادة ترتيبه على أيسر الطرق. فظهرت بذلك هذه المحاولات وأخرى غيرها لم نذكرها ناشدة إلى إصلاحه. والملاحَظ أن معظم جهود النحويين ابتداء من ابن

---

[1]– ينظر: فادي صقر أحمد عصيدة، جهود نحاة الأندلس في تيسير النحو العربي، ص ص20–22.

[2]– عبد الستار الجواري، نحو التيسير، ص11.

[3]– المرجع نفسه، ص138.

[4]– فتحي عبد الفتاح الدجني، الجملة النحوية نشأة وتطورا وإعرابا، ص54.

مضاء القرطبي إلى نحاة جدد في العصر الحديث أمثال الدكتور إبراهيم مصطفى، والدكتور تمام حسان، والدكتور شوقي ضيف وغيرهم باختلاف مناهلهم ومذاهبهم ومرجعيات ثقافتهم قد انصبت على محور أساس هو تفنيد ورفض نظرية العامل التي أثقلت كاهل النحو العربي ودليل ذلك ما قال به الناقد عبد الوارث مبروك سعيد "بأن إلغاء نظرية العامل خطوة حقيقية لإصلاح النحو وتيسيره"[1]. حيث بذلوا ما في وسعهم للخروج من محنة التعقيد هذه بعرض وتقديم ما توصلوا إليه من أفكار وبدائل حديثة تجعله في أمر من يسره.

[1]– عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي، ص102.

الفصل الثانـي

مظاهر التجديد على مستوى النظام الصرفي

(النظام الصرفي المفهوم والموضوع
والقضايا الصرفية من نظرة تمام حسان)

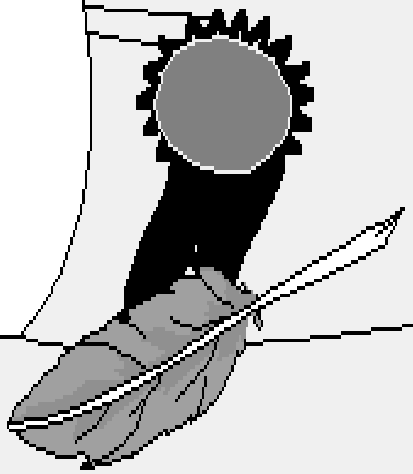

1.مفهوم علم الصرف:

1.1.الصرف لغة:

صَرَفَ: الصَّرْفُ: ردُّ الشيءِ عن وجهه، ومنه قوله تعالى:﴿صَرَفَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ (التوبة/127). أي أضلَّهم الله عن الهدى، وقال يونس: الصَّرْفُ: الحيلة، والصَّرِيفُ: اللبن الذي يُنْصَرَفُ به عن الضرع حارًّا، وقال أبو عمرو: الصَّرِيفُ: الفضة.

وتَصْريفُ الرياح صَرْفُها من جهة إلى جهة، أي جعلها جنوبا وشمالا، فجعلها ضروبا في أجناسها[1].

قال تعالى:﴿وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ (البقرة /164)؛ أي تقليبها جنوبا وشمالا حارة وباردة.

وصَرْفُ الدَّهر حدثانه. والصَّرْفُ: بيع الذهب بالفضة، والمُتَصَرِّفُ في الأمور المجرب لها. وصَرَّفَ بمعنى بيَّن[2]، كما ورد في محكم التنزيل:﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا﴾ (الإسراء/08).

ومما جاء في معجم الوسيط: صَرَفَ الشيء صَرْفًا: رده عن وجهه، ويُقال: صَرَفَ الأجير من العمل خلى سبيله، وصَرَفَ المال أنفقه، وصَرَّفَ الألفاظ: اشتق بعضها من بعض واصْطَرَفَ: تَصَرَّفَ في طلب الكسب. و الصِّرْفُ: الشيء الخالص لم يُشَبْ بغيره[3].

ومن المعاني اللغوية أيضا لمادة [ص ر ف] ما أورده الزمخشري في معجمه (أساس البلاغة) ونذكر منها:

صَرَفَ اللهُ عنك السوء؛ أي أبعده عنك وحفظك وصانك من صَرْفِ الزمان وصُرُوفِهِ وتَصَارِيفِهِ؛ أي نوائب الدهر وشدائده. وصَرَفَ الدراهم: باعها بدراهم أو دنانير. واصْطَرَفَهَا: اشتراها. و للدرهم على الدرهم صَرْفٌ في الجودة والقيمة أي فضلٌ.

---

[1]– ابن منظور، لسان العرب، ج7، مادة [ص ر ف].

[2]– المرجع نفسه، مادة [ص ر ف].

[3]– مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، مادة [ص ر ف].

ومن المجاز: فلان لا يُحسن صَرْفَ الكلام: فَضْلَ بعضه على بعض، وصُرِفَ عن عمله: عُزِل عنه. وفلانٌ يَصْطَرِفُ لعياله: يكتسب[1].

2.1. الصرف اصطلاحا:

هناك تحديدات عديدة ومختلفة لعلم الصرف، فالتعريفات التي جاء بها اللغويون العرب كانت متضاربة كل حسب وجهة نظره وخلفيته العلمية ونذكر منها:

– الصرف: علم تَصرُّف أبنية الكلام واشتقاقه. والصرف عند النحاة: تنوين يلحق الاسم يجعلونه دليلا على تمكن الاسم في باب الاسمية[2].

ويدل الصرف عند علماء اللغة على معنيين، الأول بمعنى "الفضل ومنه سمي التطوع من العبادات صَرْفًا لأنه زيادة على الفرائض. أما الثاني النقل. وعند الفقهاء هو بيع الثمن بالثمن جنسا بجنس كبيع الذهب بالذهب، أو بغير جنس كبيع الذهب بالفضة، سمي بالصرف لأنه لا ينتفع بعينه ولا يطلب منه إلا الزيادة أو لأنه يحتاج فيه إلى النقل في بدلَيْه من يد إلى يد قبل الافتراق"[3].

– التصريف هو"ذلك العلم الذي يبحث في أحكام بنية الكلمة العربية من تغيرات كالأصالة والزيادة والصحة والإعلال والإبدال والإدغام..."[4]

ويعرف الشريف الجرجاني الصرف بأنه "علم يعرف به أحوال الكلم من حيث الإعلال"[5].

– وقد تعرض ابن عصفور لتعريفه على أنه "ميزان العربية، لأنه قد يؤخذ جزء كبير من

---

[1]– ينظر: أبو القاسم جار الله الزمخشري، أساس البلاغة، ج1، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1998م، مادة [ص ر ف].

[2]– مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، مادة [ص ر ف].

[3]– محمد علي التهانوي و(آخرون)، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج2، تح: علي دحروج، مكتبة لبنان بيروت، لبنان، ط1، 1996م، ص ص1075–1076.

[4]– إبراهيم حسين ضيف الله الفيفي، الخلاصة الصرفية المستخلصة من مطولات النحاة، د ت، ص229.

[5]– محمد الشريف الجرجاني، التعريفات، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، ط5، 1985م، ص139.

اللغة بالقياس والتصريف هو سبيل الوصول إلى ذلك"[1]. أو بمعنى آخر أن جزء غير يسير من اللغة العربية يؤخذ بالقياس من خلال التصريف. فهذا العلم يعالج الناحية الشكلية للموازين والصيغ الصرفية والاشتقاقية. ثم ما ينضاف لها من "صدور أو أحشاء أو أعجاز"[2]؛ فالأولى مثل: حروف الزيادة في (استفعل)، وحروف المضارعة (أنيت). والثانية مثل: تاء الافتعال، التضعيف (فعل)، وألف المشاركة في (فاعل). أما الثالثة مثل: علامة الجمع الذكر (الواو والنون)، والمؤنث (نون الإناث)، (نونا التوكيد).

ويقول عبد الصبور شاهين الصرف هو"علم بأصول يُعرف بها أحوال أبنية الكلمة التي ليست بإعراب"[3]. والمقصود به ضبط هيئة الكلمة الشكلية وما يعرض لها من تغير عند دخولها في "أبنية واشتقاقات، سواء في أحرفها أو في حركاتها، أو في لفظها"[4].

فالإتيان إلى طائفة من الحروف والتصرف فيها بالتقديم والتأخير والزيادة فيها والنقصان منها، وتبديل بعض تلك الحروف بغيرها لعلة معينة.

وهذا القصد في الهيئة هو اعتبار لمعنى بعينه، وهو ما أورده السكاكي في مؤلفه (مفتاح العلوم) بأن علم الصرف هو تتبع اعتبارات الواضع في وضعه من جهة المناسبات والأقيسة "ويُقصد بالاعتبارات جنس المعاني"[5].

وإذا كان علماء اللغة العرب القدامى قد وضعوا الصرف أو التصريف لدلالة واحدة، على أن الصرف أو التصريف عندهم بالمعنى العلمي (علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلمة) أما بالمعنى العملي هو (تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة).

---

[1]– ابن عصفور الإشبيلي، الممتع الكبير في التصريف، تح: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، ط1، 1996م ص31.

[2]– تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1986م، ص204.

[3]–عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان1980م، ص23.

[4]– ديزيرة سقال، الصرف وعلم الأصوات، دار الصداقة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 1996م، 10.

[5]– أبو يعقوب يوسف السكاكي، مفتاح العلوم، تحقيق عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1 2000م، ص42.

فهناك من الدارسين المحدثين من يفصل بينهما على أن الصرف هو المقصود بالمعنى العلمي، بينما التصريف هو المقصود بالمعنى العملي[1]. وهذا ما ذهب إليه الدكتور عصام نور الدين في جعل الصرف خاضعا لنظام علمي، وبذلك يصبح قابلا للتعلم بكيفية علمية محضة.

" وهكذا يكون الاسم من اختصاص الصرف(La déclinaison)، والفعل يكون من اختصاص التصريف(La Conjugaison)"[2].

ومن هنا فالأبنية هي ما يعالجه علم الصرف حسب اصطلاح الأقدمين وهو ما يسميه المحدثون اليوم بالمورفولوجيا(Morphologie)، وهو "مصطلح مأخوذ من الكلمة اليونانية (Morphé) بمعنى شكل أو صورة"[3].

وفي الدرس اللغوي الحديث أخذ هذا العلم(المورفولوجيا) علم الصرف تعريفات شتى عند الرواد اللسانيين باختلاف مذاهبهم وتوجهاتهم ومدارسهم بداية من العالم السويسري فرديناند دو سوسير (Ferdinand DE SAUSSURE) إلى ما بعده من زعماء المدارس – التي تعد امتدادا للمدرسة البنوية– نجد فرديناند دو سوسير يعرفه في محاضراته بقوله: "علم الصرف(المرفولوجيا) يعالج مختلف أصناف الكلمات(الأفعال، الأسماء، الصفات الضمائر...الخ) ومختلف أشكال الإعراب (تصريف الأفعال، تصريف الأسماء)"[4].

حيث إنه يذكر ما يختص علم الصرف بدراسته وبعدها يواصل حديثه عن التفريق بين دراسة الصرف ودراسة التركيب."ولفصل دراسة الصرف عن التركيب، يتصور أن موضوع هذا الأخير هو وظائف الوحدات اللسانية (اللغوية) المترابطة، بينما يرى أن المرفولوجيا(علم الصرف) يهتم بالأشكال، فهو يكتفي مثلا بالقول أن حالة الإضافة في الكلمة

---

[1]– ينظر: عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص23.

[2]– ينظر: عصام نور الدين، المصطلح الصرفي، مميزات التذكير والتأنيث، دار الكتاب العالمي، بيروت، لبنان، ط1 1988م، ص10.

[3]– محمود السعران، علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، د ت، ص217.

[4]- Ferdinand DE SAUSSURE, cours de linguistique Générale, critique préparée par Tullio DE MAURO, 3ème édition, France, 1997, p: 185.

الإغريقية«Gardien» Phùlax هو Phùlakos، ثم يهتم التركيب بتوظيف هاتين الصيغتين"[1].

وفي معنى آخر لعلم الصرف ليس ببعيد عن سابقه يورد لنا جورج مونان (Georges MOUNIN) في معجمه اللساني مفاهيم مختلفة لهذا العلم عند ثلة من العلماء اللسانيين فينطلق في ذلك من المفهوم التقليدي المتعارف عليه، على أن"علم الصرف يعرف في الدراسات التقليدية، بأنه دراسة الأبنية التي تمثلها الكلمات في لغة، والتغيرات الحاصلة على بنية الكلمة من أجل تمثيل علاقاتها مع كلمات أخرى داخل الجملة، عمليات تشكيل كلمات جديدة...

- وعند فندريس: المرفولوجيا(علم الصرف)، هي دراسات المورفيمات(الوحدات الصرفية) التي تفرق بين الوحدات الدالة.
- وعند سويت: المرفولوجيا تدرس التغيرات الشكلية لكل باب من الأبواب النحوية، تتناول فيها الإلصاق، البناء، الاشتقاق(علم الصرف المعجمي) لترتيب الكلمات ولأجزاء الخطاب.
- أما يسبرسن: فيتناول في علم الصرف دوال الوظائف النحوية(الأحشاء، كلمات نحوية ترتيب الكلمات).
- عند بلومفيلد: يدرس علم الصرف التغيرات في أبنية الكلمات(كلا من الوحدات المعجمية والوحدات النحوية) أين تُصور المورفيمات المترابطة كعناصر بنائية مؤسسة.
- عند مارتيني: يعنى علم الصرف فقط بتغيرات دوال المونيمات أو الألومورفيمات* (الوحدات الدالة). بالمعنى البلومفيلدي، يدرس علم الصرف التركيبي التغيرات الحاصلة على المونيمات

[1]- Ferdinand DE SAUSSURE, cours de linguistique Générale, pp: 185-186.

*- Allomorphe (متحول صرفي): قد يأتي المورفيم مثلا بأشكال متباينة، وذلك بحسب السياق يرد فيه. فكلمة oeil مثلا تأخذ شكل yeux داخل مجموعة اسمية في حال الجمع فنقول: (un œil, des yeux). وتسمى هذه المتغيرات بالمقولات الصرفية. يقدم لنا تصريف الأفعال غير النظامية عددا من المتحولات الصرفية للمورفيم الذي يؤلف جذر الفعل مثلا: (je peux / nous pouvons ; je suis/ j'étais/ je serai). ينظر: ماري نوال، غاري بريور، المصطلحات المفتاح في اللسانيات، ترجمة عبد القادر فهيم الشيباني، سيدي بلعباس، الجزائر، ط1، 2007م، ص ص15- 16.

النحوية (التعالق، التعريف...الخ)، وبشكل تقريبي، علم الصرف المعجمي يدرس التغيرات في المونيمات على مستوى التركيب أو اشتقاق الكلمات"[1].

أي أن الصرف هو العلم الذي يدرس الفونيمات المكونة "لجزء من الفكرة"[2] من جهة اتخاذها لأشكال متباينة.

3.1. التنازع حول واضع علم الصرف:

من الصعوبة بمكان تحديد واضع علم الصرف العربي، ذلك أن الصرف العربي نشأ جنبا إلى جنب مع النحو العربي، وبالتالي جاءت مصنفات النحاة الأوائل مزيجا من النحو والصرف، فكان من العسير جدا فصل ما للصرف للصرف وما للنحو للنحو. ودليل ذلك أن كتاب سيبويه جاء مشتملا على العلمين معا، إلا أنه خصص الجزء الأكبر منه للصرف.

وهنا اختلفت الروايات وتضاربت الآراء حول واضع اللبنة الأولى لهذا العلم. فمنهم من رأى أن معاذ بن مسلم الهراء الكوفي (187هـ) هو أول واضع لعلم التصريف، كما أنه "أول من ألف فيه تأليفا مستقلا، ويقال أن أبا عثمان المازني صاحب كتاب (التصريف) الذي شرحه ابن جني في مؤلفه (المنصف) هو واضع هذا العلم، في منتصف القرن الثالث الهجري والمتوفى (236هـ) أو (246هـ)"[3].

وذهب آخرون إلى أن الإمام علي بن أبي طالب–رضي الله عنه– هو من وضع أسس هذا العلم، كونه السباق في التفطن "لرصده مواضع الزيغ والزلل في التراكيب اللغوية وهيئاتها"[4].

إن استقلال الصرف عن النحو لم يكن عبثا، بل كانت له مبرراته التي تعزى إلى طبيعة كل علم، وهناك من العلماء من يفصل بين العلمين، فيقدم الصرف على النحو ومنهم ابن جني

---

[1]- Georges MOUNIN et autres, Dictionnaire de la linguistique, Quadrige /puf, France, 4ème édition, 1974, pp: 221-222.

[2]– حنون مبارك، مدخل للسانيات سوسير، سلسلة توصيل المعرفة، دار توبقال، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1987م ص127.

[3]– أحمد مختار عمر، أنا واللغة والمجتمع، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط1، 2002م، ص164.

[4]– عبد القادر عبد الجليل، علم الصرف الصوتي، سلسلة الدراسات اللغوية(8)، 1998م، ص ص35–36.

حيث يقول: «التصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة. والنحو إنما هو معرفة أحواله المتنقلة»[1].

أي أن التصريف يدرس أصغر وحدة في التركيب في حد ذاتها (في بنيتها) أو الكلمة من مختلف النواحي كالزيادة والأصالة والتجرد والإعلال والإبدال وغيرها. ثم يتولى النحو وظيفة هذه الكلمة داخل التركيب لذلك وجب "تقديم علم الصرف على غيره من علوم العربية إذ هو معرفة ذوات الكلم في أنفسها، من غير تركيب. ومعرفة الشيء في نفسه قبل أن يتركب ينبغي أن تكون مقدمة على معرفة أحواله التي تكون له بعد التركيب"[2].

وهذا ما يؤكد على أن علم الصرف يمثل المقدمة اللازمة والأساس لدراسة النحو وأوضح مثال على ذلك ما قدمه الدكتور عبده الراجحي في (التطبيق الصرفي) جملة: زيدٌ قارئٌ كتابًا.

فكلمة (كتابًا) لا يمكن معرفة موقعها إلا بعد معرفة أن (قارئٌ) هو اسم فاعل؛ أي لا يمكن معرفة (الوظيفة النحوية) لكلمة (كتابًا) إلا بعد معرفة (البنية الصرفية) لكلمة (قارئٌ)[3].

أو بمعنى آخر معرفة البنية الصرفية سابق وضروري للتعرف على الوظيفة النحوية. ذلك أن "علم الصرف يرجع إليه في المفرد والنحو يرجع إليه في التأليف، والمفرد متقدم على أن يؤلف "[4].

---

[1]– أبو الفتح عثمان بن جني، المنصف(شرح لكتاب التصريف للمازني)، تح: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ج1، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، مصر، ط1، 1960م، ص4.

[2]– ابن عصفور الإشبيلي، الممتع الكبير في التصريف، ص33.

[3]– ينظر: عبده الراجحي، التطبيق الصرفي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، د ت، ص08.

[4]– ينظر: السكاكي، مفتاح العلوم، ص40.

4.1. شرف علم التصريف:

جاء في مقدمة كتاب (الممتع في التصريف) لابن عصفور أن "التصريف أشرف شطري العربية وأغمضهما، فالذي يبين شرفه هو احتياج جميع المشتغلين باللغة العربية من نحوي ولغوي أيما حاجة إليه، كما لا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به"[1].

وقد نبه شارح كتاب التصريف للمازني على فضل هذا الصنف "من علم العربية، وأنه من أشرفه وأنفسه"[2].

5.1. أنواع التصريف:

ينقسم التصريف إلى النوعين: معنوي ولفظي.

فالأول هو تحويل صيغ الكلمة الأصلية والعارضة لمعنى مقصود، كتغيير المفرد إلى التثنية أو الجمع أو التأنيث أو التحقير، أو النسبة في الأسماء. وفي الأفعال بتحويل الماضي إلى المضارع والأمر.

أما الثاني فهو التغير الذي يعرض للكلمة "لغير معنى طارئ عليها"[3]، وإنما لتغير صوتي في بنيتها"[4]، كالصحة والإعلال والإبدال والإدغام والقلب المكاني والتجريد والزيادة والحذف...الخ.

2.موضوعـه وأسس هذا النظام:

إن موضوع علم الصرف هو الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة، أما ما سوى ذلك فلا يدخله التصريف. "ومهما يكن من أمر فإن علماء اللغة العرب يحددون ميدان الصرف بأنه

---

[1]– ابن عصفور الإشبيلي، الممتع الكبير في التصريف، ص31.

[2]– ابن جني، المنصف، ج1، ص03.

[3]– إبراهيم حسين ضيف الله الفيفي، الخلاصة الصرفية، ص229.

[4]– غازي مختار طليمات، في علم اللغة، دار طلاس، دمشق، سوريا، ط2، 2000م، ص166.

دراسة لنوعين فقط من الكلمة: الاسم المتمكن، والفعل المتصرف"[1]؛ أي أن الكلمة هي"المادة الأساسية التي يبحثها علم الصرف"[2].

فاهتمام علم الصرف بالبنية أو الهيكل الداخلي للمفردة إنما هو قصد وتصنف توظيفها في تركيب نحوي، "وتصنف اسما أو فعلا أو حرفا تحت أية فصيلة من فصائل التذكير والتأنيث أو التثنية والجمع أو التعريف والتنكير"[3].

وقد صرح الدكتور تمام حسان بأن النظام الصرفي للغة العربية الفصحى يقوم على ثلاث ركائز هي[4]:

– مجموعة من المعاني الصرفية التي يرجع بعضها إلى تقسيم الكلم ويعود بعضها الآخر إلى تصريف الصيغ.

– طائفة من المباني بعضها صيغ مجردة وبعضها لواصق وبعضها مباني أدوات.

– طائفة من العلاقات العضوية الإيجابية وهي وجوه الارتباط بين المباني وطائفة أخرى من القيم الخلافية أو المقابلات وهي وجوه الاختلاف بين هذه المباني.

3. القضايا الصرفية من نظرة تمام حسان:

1.3. التقسيم السباعي للكلم:

قبل أن نطرق هذا العنصر حري بنا أن نعرض لتقسيمات أخرى سبقته.

1.1.3. التقسيم الثلاثي عند سيبويه:

لعل أقدم هذه التقسيمات هو هذا التصنيف الذي بني عليه صرح النحو العربي فالنحاة العرب القدامى صنفوا الكلام العربي إلى ثلاث أقسام فقط احتلت الصدارة في ألفية

[1]– عبده الراجحي، التطبيق الصرفي، ص09.

[2]– حاتم صالح الضامن، علم اللغة، مطبعة التعليم العالي بالموصل، بيت الحكمة، جامعة بغداد، 1989م، ص57.

[3]– عبد المقصود محمد عبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ص94.

[4]– تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص82.

ابن مالك بقوله:

كَلاَمُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ «كَاسْتَقِمْ» اِسْمٌ، وَفِعْلٌ، ثُمَّ حَرْفُ اَلْكَلِمْ[1]

وتعود جذور هذا التقسيم إلى علي بن أبي طالب –كرم الله وجهه–، حينما دفع بالصحيفة إلى أبي الأسود الدؤلي وطلب منه أن ينحو نحوها. وقد جاء فيها: «الاسم ما أنبأ عن المسمى، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمى، والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل».

إلا أن النحاة في اقتفائهم أثر من سبقهم سعوا جاهدين لبناء هذا التقسيم على أساس واحد دون الآخر للتفريق بين أقسام الكلام.

ها هو إمام النحاة سيبويه يضع في (الكتاب) تحت (باب ما علمُ من الكلم من العربية) حدودا لقسمين من أقسام الكلم، أما القسم الثالث فقد عبر عنه بأمثلة. يقول: «فالكلم اسم وفعل، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل. فالاسم: رجل وفرس و[حائط] أما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع (...) وأما ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل فنحو: ثم، وسوف، وواو القسم، ولام الإضافة ونحوها»[2].

وما يلاحظ من خلال حده الفعل والحرف قد جاء صريحا، بينما أبان عن حد الاسم بأمثلة؛ أي هو ما أدى معنى خال من الزمن.

غير أن هناك من الشراح لكتاب سيبويه قد ضبطوا كل قسم من هذه الأقسام الثلاثة بحدود هي أن "كل شيء دل لفظه على معنى غير مقترن بزمان محصل*من مضي أو غيره

[1]- ابن عقيل، شرح بن عقيل على ألفية بن مالك، تح: إميل بديع يعقوب، ج1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1 2005م، ص19.

[2]- أبو عمر بن عثمان بن قنبر سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، ج2، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر ط3، 1988م، ص12.

*- أي أن كل الأسماء المقترنة بالأزمنة كالصبوح وغيرهما، فمهما اقترنت بزمان فإن الأزمنة فيها غير محصَّلة كأزمنة الأفعال، بمعنى أنها غير معينة لا يعبر عنها بالمضي والحال الاستقبال كالفعل.

فهو اسم، أما الفعل كل ما دل لفظه على حدث مقترن بزمان، أما ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل فهو الحرف، فإن جملة الحروف تجيء لمعان"[1].

فهذا التصنيف لأجزاء الكلام عند سيبويه(ت180هـ)، قد أقامه على جانب المعنى فقط. فالاسم ما كان معناه في نفسه دون الزمان وكان ذلك المعنى شخصا نحو: رجل، فرس حجر، عمرو أو غير شخص نحو: الضرب، الأكل، العلم، الظن، كما أنه ما يكون الإخبار به وعنه نحو: (زيد قائم)[2].

أما الفعل هو ما أخذ من لفظ أحداث الأسماء، وبني لأزمنة مختلفة، أي أن مدلوله في نفسه مع اقترانه بأحد الأزمنة الثلاثة. "والفعل ما يخبر به ولا يجوز أن يخبر عنه"[3]. وعن الحرف فقد جاء لمعنى لا يعبر عن الاسم ولا عن الفعل، أي أن مدلوله كائن في غيره نحو: الربط، أو الاستئناف، أو التسويف. ولا يجوز الإخبار به ولا عنه[4].

ويتضح من هذا أن مجمل التعاريف تجمع وتؤكد في تحديدها لكل قسم من أقسام الكلم على اعتبار واحد هو المعنى دون المبنى هذا من جهة. أما من جهة أخرى فإننا نلفي تعريفات أخرى لأقسام الكلام تأخذ في حسبانها جانبا واحدا هو المبنى(مستغنية بذلك عن ناحية الدلالة) أو ما يحمله القسم الواحد من مميزات شكلية لغوية تجعله ينفرد عن باقي الأقسام وقد ذكرها ابن مالك في ألفيته[5]:

بِالْجَـــرِ وَالتَنْوِيـــنِ وَالنـــــــــدَا وَاَلْ وَمُسْنَدٍ لِلاِسْمِ تَمْيِيزْ حَصَلْ

بِتَـــــا فَعَلَـــــتْ وَ أَتَـتْ وَ يَا افْعَلِي وَنُـــــونُ أَقْبِلْنَ فِعْلٌ يَنْجَلِي

سِوَاهُمَا اَلْحَرْفُ «كَهَلْ» وَ «فِي» وَ «لَمْ»

---

[1]- يراجع: أبو سعيد السيرافي، والحسن بن عبد الله بن المرزبان، شرح كتاب سيبويه، تح: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، ج1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2008م، ص ص15- 19.

[2]- ينظر:- أبو بكر بن سراج، الأصول في النحو، ج1، ص36.

- أبو البركات بن الأنباري، أسرار العربية، تح: محمد بجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق سوريا، 1957م، ص04 وكذلك ص 09.

[3]- ينظر: ابن سراج ، المرجع نفسه، ص37، وابن الأنباري، المرجع نفسه، ص 04.

[4]- ينظر: ابن سراج، المرجع نفسه، ص37، وابن الأنباري، المرجع نفسه، ص 04.

[5]- ابن عقيل، شرح بن عقيل على ألفية بن مالك، ج1، من ص21إلى ص26.

والجلي و المؤكد من كل هذا أن النحاة العرب قد اتفقوا في تقسيمهم الكلام العربي إلى أصناف ثلاثة كما رأينا (الاسم، الفعل، الحرف) إلا أن المعايير المعتمدة في هذا التقسيم اختلفت من مذهب نحوي إلى آخر، فهناك من راعى فيه الجانب الدلالي (المعنى) بالدرجة الأولى، ويستقرى ذلك من خلال ما قدموه من حدود لكل جزء من أجزاء الكلام وهناك من عنى بالجانب الشكلي (المبنى) من خلال جعلهم لكل صنف مميزات وخصائص ينفرد بها عن غيره من الأقسام و يعرف بها.

ولذلك رأى الدكتور تمام حسان أن النحاة القدامى في تقسيم للكلم «قد أحسنوا اختيار المبدأ ولكنهم قصروا بعض الشيء عند التطبيق»[1].

وهو ما أثار انتباه بعض اللغويين المحدثين للنهوض بتقسيم جديد بإمكانه احتواء كل طائفة من أقسام الكلام في قسمها الخاص بها دونما تصنيفها في غير مكانها. فكان من ذلك إعادة تقسيم الكلام إلى أربعة أقسام.

2.1.3. التقسيم الرباعي:

سبق وأن رأينا أن أقسام الكلام العربي في(الكتاب) ثلاثة هي: الاسم، والفعل والحرف، الذي استعاضه الدكتور مهدي المخزومي بمصطلح الأداة، والمستقى من مدرسة الكوفة. وقد تميز الدكتور مهدي المخزومي في كتابه (في النحو العربي قواعد وتطبيق) بإضافة قسم رابع هو قسم الكناية.

1) *الفعل:* في هذا القسم سار الدكتور على نهج القدامى في تعريف الفعل وعلاماته وكذلك في تقسيماته الزمنية الثلاث، غير أنه ذهب إلى أبعد من ذلك في دلالاته الزمنية.

فبناء (فَعَلَ) دالا على وقوع الحدث في زمان مضى، له دلالات أخرى منها[2]:

- دلالته على وقوع الحدث في الماضي المطلق.
- دلالته على وقوع الحدث في زمن مضى وانقطع، وهو ما كان بناؤه:(كان فَعَلَ وكان قد فَعَلَ، وقد كان فَعَلَ).

[1]- تمام حسان، اجتهادات لغوية، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط1، 2007م، ص80.

[2]- مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، دار الرائد العربي، ج1، بيروت، لبنان، ط2، 1986م، ص21.

❋ دلالته على وقوع الحدث في زمن متصل بالحاضر دون انقطاع عنه. ما كان على بناء (قد فَعَلَ)[1].

أما دلالة بناء (يَفْعَلْ) فغالبا ما يدل على وقوع الحدث في آن التكلم، كما يدل على الاستقبال حين اتصاله بسين التنفيس وسوف الدالتان على المستقبل.

وقد يستعمل للدلالة على وقوع الحدث في الماضي عند اقترانه بالحرف(لَمْ) و(لَمَّا)[2].

أما بناء (فَاعِلْ) فقد ذهب فيه مذهب الكوفيين بتسميته الفعل الدائم، حيث يدل هذا البناء على استمرار وقوع الحدث. فبإضافته إلى ما يليه يصبح دالا على الماضي، كقولك: أَنَا كَاتِبُ الرِسَالَةِ بمعنى: أَنَا كَتَبْتُ الرِّسَالَةَ[3].

"وقد يخلص للمستقبل، وذلك إذا نُوِّن، نحو: أَنَا كَاتِبٌ رِسَالَةً بمعنى أني سأكتبها"[4].

وذكر للقسم الثالث من الفعل – وهو الأمر– الدال على الطلب إحداث الفعل بناءان هما: افْعَلْ، وفَعَالْ.

2) *الاسم:* هذا العنصر من أقسام الكلم ذو أهمية كبيرة "فمن الاسم تتخذ الجملة ركنها الأول أعني: المسند إليه، مبتدأ، فاعلا"[5].

والأصل في الأسماء هو الإعراب، إلا أن هذا لا يعني أن تكون معربة ودليل ذلك ما قدمه الدكتور مهدي المخزومي من "استعمالات تشهد أبنية من الأسماء تلازم حالة واحدة وتنهج السبيل التي تنهجها المبنيات"[6].

وجعل منها:

★ الاسم المقصور وهو ما تلزمه ختاما الألف مطلقا في الحالات الإعرابية الثلاث.

---

[1]- ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص22.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص22.

[3]- ينظر: المرجع نفسه، ص23.

[4]- المرجع نفسه، ص23.

[5]- المرجع نفسه، ص27.

[6]- المرجع نفسه، ص28.

★ ما جرى مجرى القوالب الثابتة بالتركيب، والأعداد المركبة فهي مبنية دائما على فتح الجزأين .

★ ما كان على بناء (فَعَالِ) علما لمؤنث نحو: قَطَامِ وحَذَامِ.

3) *الأداة:* عرفها بأنها "كلمات إذا أخذت مفردة، غير مؤلفة، فليس لها دلالة على معنى لا تدل على معانيها إلا في أثناء الجملة"[1]. وفهمه هذا للأداة جاء موافقا لتعريف النحاة ولم يخالفهم إلا في تغيير المصطلح.

حيث أكد الدكتور أن الأدوات في العربية متعددة تشترك في دلالاتها العامة و تختلف فيما بينها من حيث توظيفاتها الخاصة. لذلك أومأ إلى وجوب دراسة "الأدوات مجموعات لا أفرادا، لتكون الفائدة أعم، ولتسهل ملاحظة الفروق بين ما تنتظمه المجموعة من الأدوات»[2].

ومن معاني الجمل التي تحصل باستخدام الأدوات ما يلي:

أ. الاستفهام وأدواته، مثل: (الهمزة، وهل).

ب. النفي وأدواته، نحو: (ما، ولا).

ج. التوكيد وأدواته، نحو: (إنَّ، ونون التوكيد الثقيلة والخفيفة التي تلحق الفعل).

د. الشرط وأدواته، نحو: (إنْ، وإذا، ولو).

هـ. الاستثناء ويكون بـ(إلاَّ).

و. أدوات الوصل: توظف لإحداث الصلة بين أمرين لا رابطة بينهما وهي (ما، أنْ أنَّ).

4) *الكنايات:* لقد أضاف الدكتور مهدي المخزومي قسما رابعا لعناصر الكلم وهو الكناية وتفطنه لهذا القسم إما ينم عن بعد ودقة نظر في أن "هناك كلمات لا ينطبق عليها تعريف الأسماء، ولا تعريف الأفعال، ولا تعريف الأدوات»[3].

وهي في نظره كلمات مبهمة عامة الإطلاق على الموجودات، وذات أهمية في الكلام وأشار إلى أن النحاة التفتوا إليها لكنهم لم يعطوها حقها من العناية والاهتمام.

---

[1]- مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص37.

[2]- المرجع نفسه، ص38.

[3]- المرجع نفسه، ص46.

وقد قسم هذا النوع من أقسام الكلم إلى مجموعات تحت كل منها ألفاظ تؤدي وظيفة معينة مشتركة وأهمها:

أ. **الضمائر**: وهي قسمين متصلة ومنفصلة.

➢ المتصلة هي المرتبطة بالأفعال والأسماء و الأدوات.

➢ أما المنفصلة فمنها ما هو خاص بالرفع، أي يستخدم الكناية عن المسند إليه وهو على ثلاث أصناف (المتكلم وتحته فروع، المخاطب وتحته فروع، الغائب وتحته فروع) بينما الخاص بالنصب فيستعمل كناية عن المفعول وهو (إيَّا) وما يتصل به من ضمائر دالة على التكلم والخطاب والغيبة.

ب. الإشارة: وهي: (ذا، ذي، ذه، تي، ته، تا، ذان، وتان، وألاء).

ويمكن أن تتصل بها في بدايتها هاء التنبيه

ج. الموصول بجملة: وهي(الذي، التي، اللّذان، واللتان، الذين، واللاتي، اللائي، اللواتي).

ومن الكنايات أيضا (أما، ومِنْ، وأيّ) وهي كنايات عامة.

د. المستفهم به: ويشرحه بأنه "كناية تضمنت معنى الهمزة في الاستفهام فحملت عليها واستعملت استعمالها»[1]. ومنها:

مَنْ(كناية عن العاقل)، وما (كناية عن غير العاقل)، وأيّ (كناية عن العاقل وغيره) وكيف (كناية عن الحال)، أنَّى (كناية عن الحال أحيانا وبمعنى "مِنْ أيْنَ" أحيانا)، ومتى (كناية عن الزمان)، أيَّان (كناية عن الزمان)، وأين (كناية عن المكان)، وكم (كناية عن العدد).

ومن خلال عرضه المفصل عن الكنايات استطاع التفريق بين ما يستفهم به عن نسبة حيث وجد «هل»، وما يستفهم به عن مفرد وعن نسبة فوجد الهمزة، وهاتين الكنايتين هما الأصل في الاستفهام أما غيرهما من الكنايات فمحمول عليهما ولا يستفهم بهما إلا عن المفرد ولأداتي وكنايات الاستفهام جدارة وأحقية رتبة الصدارة في الكلام، ولا يسبقهما من عناصر الكلام غير أدوات الإضافة.

[1]- مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص55.

هـ. كلمات الشرط: وهي عبارة عن كنايات تضمنت معنى (إنْ) في الشرط فحملت عليها. وهذه الكنايات هي(مَا، ومَنْ، وأيّ، وأيْنَ، ومتى، وأَيَّان، وكيف التي يليها فعلان متفقان لفظا ومعنى غير مجزومين، وأنَّى التي قد يتلوها فعلان إما متفقان في اللفظ وإما مختلفان فيه وحيثما).

وقد أنهى حديثه عن كنايات الشرط في العربية الفصحى، إذ عد ثلاث أدوات فقط أصلية وهي (إن، وإذا، ولو) والبقية مما ذكر فهو محمول عليها.

وتنحصر استعمالات (إنْ، وإذا) فيما يجوز تحققه وعدم تحققه، بيد أن (لو) تستعمل فيما لا يطمع في تحققه[1].

3.1.3. **التقسيم السبـاعي:**

أ). عند الدكتور تمام حسان:

تعد مسألة تقسيم الكلم من المسائل التي طرق بابها اللغويين المحدثون بطريقة مغايرة عن سابقتها القديمة التراثية، فثاروا بالنقد لهذا التقسيم الذي اتخذه النحاة، واستعاضوا عنه بتصنيف جديد. وأهم هذه المحاولات التي برزت في العصر الحديث تلك التي قام بها الدكتور تمام حسان في مؤلفه الشهير "اللغة العربية معناها ومبناها"، حيث وجد أنهم لم ينتبهوا عند دراستهم "زمن الأفعال على المستوى الصرفي وهي في عزلتها عن التركيب ولم يختبروا نتائج دراستهم إلا في تركيب الجملة الخبرية البسيطة فرأوا الماضي ماضيا دائما والمضارع حالا أو استقبالا دائما فوضعوا قواعدهم الزمنية ثم اصطدموا بعد ذلك بأساليب الإنشاء والإفصاح، فنسبوا وظيفة الزمن إلى الأدوات وهي منه براء وإلى الظروف وهي تفيده معجميا لا وظيفيا"[2].

والدكتور تمام حسان استطاع أن يجمع التيارين (الوظيفي والشكلي) معا للوصول إلى تحديد الأجزاء السبعة للكلام في اللغة العربية عوضا عن الثلاثة التقليدية المتعارف عليها

[1]- مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص ص62-63.

[2]- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص17.

حيث قرر أن التقسيم الذي ارتضاه النحاة "بحاجة إلى إعادة النظر ومحاولة التعديل بإنشاء تقسيم آخر مبني على استخدام أكثر دقة لاعتباري المبنى والمعنى"[1].

مشددا على ضرورة مراعاة الاعتبارين معا في أمر التقسيم، مسلما "بأن مثل هذا التقسيم ينبغي أن يأخذ في اعتباره المعنى والمبنى معا"[2].

وبذلك استطاع الدكتور تمام حسان أن ينتج لنا سبعة أقسام للكلام العربي جاءت مصنفة على النحو الآتي:

الاسم، والصفة، والفعل، والضمير، والخالفة، والظرف، والأداة.

غير أن هناك من الدارسين والباحثين من أرجع تقسيمه هذا إلى تأثيره بالتقسيم في اللغة الانجليزية والفرنسية، وقد وضح ذلك الدكتور عبد المقصود محمد عبد المقصود وذكر أن مباني التقسيم في الإنجليزية ثمانية هي[3] :

- الاسم(Noun) وفيه "اسم العلم، والجنس، والمعنى، والجمع"
- الضمير (Pronoun) ويقسمه إلى "الضمائر الشخصية، ضمائر الإشارة، ضمائر الاستفهام"
- الصفة (Adjective).
- الفعل (Verb).
- الظرف (Adverb).
- حرف الجر (Preposition).
- حرف العطف (Conjunction).
- أداة التعجب (Interjection).

[1]- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 88.

[2]- تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، ج2، عالم الكتب الحديث، القاهرة، مصر، ط1، 2006م، ص239.

[3]- ينظر: –عبد المقصود محمد عبد المقصود، دراسية البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ص ص156- 157.
–أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط3، 2008م، ص ص224- 226.

أما مباني التقسيم في اللغة الفرنسية فهي تسعة[1] :

الاسم، والضمير، وأداة التعريف، والصفة، والفعل، والظرف، وحرف الجر، وأداة ربط الجمل وصيحة الهتاف (اسم الفعل).

فاللغة العربية والانجليزية والفرنسية تشترك جميعا في خمسة أقسام هي:

(الاسم، الصفة، الفعل، الظرف، الضمير).

وكان تقسيم الدكتور تمام مبنيا على معايير وأسس معنوية وأخرى مبنوية هي: الصورة الإعرابية، الرتبة، الصيغة، الجدول، الإلصاق، التضام، الرسم، التسمية، الحدث الزمن التعليق، المعنى الجملي).

وينبه رائد التجديد إلى أن التفريق بين هذه الأقسام لا يكون بذكر جميع هذه المباني والمعاني إذ يختلف أو يتميز قسم عن آخر في بعض هذه المباني وكذلك المعاني، أي أن شرطه هو تجنب التفريق من جانب واحد فقط، إذ ينبغي تضافر الاعتبارين معا في أمر التفريق بين قسم وباقي الأقسام.

لتوضيح الفكرة، نورد مثلا تفريقه بين الاسم والظرف الذين اعتبرهما سيبويه في قسم واحد هو الاسم.

[1]- ينظر: – عبد المقصود محمد عبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ص157.
– أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات، ص 226.

لكن الدكتور تمام حسان يفرق بينهما وفق الاعتبارين السابقين كما يلي:

العنصر / الاعتبار	الاســـم	الظـرف
الصورة الإعرابية	قبوله صورة الجر لفظا	– تلزمه صورة البناء وهي ما جعلته يقترب من الحروف ويبتعد عن الأسماء.
الرتبة	/	– يحتل الظرف رتبة الصدارة فيما يدخل عليه "سواء أكان مفردا أو جملة"[1] بينما له حرية الترتيب في الجملة عامة.
الصيغة	له صيغا وأبنية خاصة: وقد ذكر المصنف في هذا المعيار أبيات ابن مالك: وَمُنْتَهَى اسْمٍ خَمْسٌ إِنْ تَجَرَّدَا وَإِنْ يُزَدْ فِيهِ فَمَا سَبْعًا عَدَا وَغَيْرَ آخِرِ الثُّلاَثِي اِفْتَحْ وَضُمّ وَاكْسِرْ وَزِدْ تَسْكِينَ ثَانِيهِ تَعُمْ وَفِعْلٌ أُهْمِلَ وَالْعَكْسُ يَقِلّ لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيصَ فِعْلٍ بِفُعِلْ	– للظرف صورة مطلقة لانعدام أصل اشتقاقي له، ما جعله ينفرد بقسم مستقل عن الأسماء.
الجدول	تتدرج الأسماء في جدول الإلصاق دون غيره	– إباؤه الدخول في أي نوع من الجداول ويعود ذلك لمنعه من التصرف إلى صيغ غير صيغه.
الإلصاق	تتصل بالاسم أضربا من اللواصق نحو: أداة التعريف(ال)، وضمائر الجر المتصلة، وتاء التأنيث*، وعلامتي التثنية والجمع.	/

[1]- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 121.

*- ما قصده بالتاء في هذا الموضع ليس تاء الضمير التي تتصل بالفعل، وإنما هي تاء المتحركة في آخره الدالة في الغالب على مسمى مؤنث تظهر عليها علامة إعرابه. ينظر: فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، 1977م، ص220.

التضام	يقبل حرف النداء، وواو القسم الإضافة المحضة (المعنوية)[1]. يضمر بعد أن يعرّف.	– يفتقر إلى مدخوله الذي يعين معناه المبهم. – الضميمة بعده إما أن تكون جملة ومفردة، وذلك مع الظروف (إيَّاه، متى، أين أنَّى)، وإما جملة فقط مع (حيث، إذ، إذا لمَّا). – قد يسبق الظرف بالحرف مثل: منذ متى إلى أين... – بعض الظروف تتبعها (ما) وهي: حيث إذ، إذا، أين ، متى.
الرسم الإملائي	يقبل ظاهرة تنوين التمكين	/
التسمية	دلالته على مسمى وهو معناه الصرفي.	– ليس له دلالة مسمى، فهو ذو معنى وظيفي لا معجمي
الحدث	اسم الحدث نوع من الأسماء وجعله ينطبق على المصدر واسمه، ونوعه وعدده.	/
الزمن	يأتي الاسم لمعنى مجرد من الزمن.	–الزمن فيه يكون بالمطابقة، كما أن المعنى الصرفي العام للظرف هو الظرفية الزمنية أو المكانية.
التعليق	الاسم يقع موقع المسند إليه. يقبل الجر باقترانه بحروف الجر أو الإضافة. لا يرد نعتا ولا توكيدا معنويا ماعدا فقط (نفس، عين، كل). يرد بيانا وبدلا. يحتل مكان المعطوف والمعطوف عليه.	–تختص الظروف في اللغة معنى الجهة فهي بذلك تقيد وتخصص إسناد الفعل بجهة من جهات استيعابه، لذلك يقال أنها متعلقة بالفعل. –الظرف لا يكون مسندا ولا يسند إليه[2].

[1]- أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات، ص 211.

[2]- ينظر: فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، ص261.

ب). عند الدكتورة سناء حميد البياتي:

بعد أن اختتمت الدكتورة سناء حميد البياتي كتابها المعنون بـ (قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم) خرجت بتقسيم آخر للكلم، هو في الحقيقة تقسيم سباعي جمع بين بعضا من الأقسام عند الدكتور مهدي المخزومي في كتابه (في النحو العربي قواعد وتطبيق) وهي الأسماء، والأفعال، والكنايات، والأدوات.

والبعض الآخر منها عند الدكتور تمام حسان في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) وهي الظروف، والخوالف، وكذلك الأقسام الأخرى، أما القسم السابع الذي أضافته هو (قسم الأبنية المشتركة بين الاسمية والفعلية)، مع إضفاء بعض اللمسات الجديدة على الأقسام السابقة.

وعن الأبنية التي يضمها هذا القسم هي:

1. بناء فاعل:

فهذا البناء يأتي اسما في بعض السياقات فيصطبغ بالمميزات الخاصة بالاسم فمنها مثلا: أنه يقبل دخول حروف الجر عليه نحو: يا له من ناجحٍ تفكيره، ويرد مضافا نحو: زَيْدٌ آخِذُ حَقِّهِ، كما ينون أيضا مثل: زَيْد قَائِمٌ، وتتصل به اللاصقة (ال) في قولنا: الطَالِبُ هو النَّاجِحُ. إلا أنه هناك من عد هذا البناء فعلا كالدكتور مهدي المخزومي الذي اعتبره قسما من أقسام الفعلية، وقد تابع في هذا المدرسة الكوفية بإطلاقها عليه (الفعل الدائم)، ويؤيد رأي الفراء الذي "كان صادق الملاحظة في تسمية اسم الفاعل فعلا دائما"[1].

فجعله فعلا كونه يستخدم في النظم فيدل عند اتصاله بـ (ال) الموصولة على حدث ماضي فيستفاد منه معنى الزمن الماضي كقولك: أَنَا الفَائِزُ بِالجَائِزَةِ، أي أنا الذي فزت بالجائزة.

وقد يتجه إلى الزمن الماضي لكن مع الإضافة كقوله تعالى:﴿**اللَّهُ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى**﴾(الأنعام/5). كما يمكنه أن يتجه إلى المستقبل في هذه الحالة نفسها كقوله تعالى:﴿**إِنَّكُمْ لَذَائِقُوا الْعَذَابِ الْأَلِيمِ**﴾(الصافات/38)، بمعنى ستذوقون العذاب مؤكدا.

[1]- مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص241.

كذلك التنوين فيه دال على الاستقبال كقوله تعالى:﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾(البقرة/30)[1].

فالدلالة الزمنية لهذا البناء قد تحققت من خلال النظم.

2. بناء مفعول:

لقد اعتمدت الدكتورة سناء حميد البياتي على دور النظم في تحديد اسمية أو فعلية هذا البناء وغيره من الأبنية، فقد يدل على الذات كقوله تعالى:﴿وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾(الذاريات/01)، ويدل على الوصف كقوله تعالى:﴿يَوْمَ يَكُونُ النَّاسُ كَالْفَرَاشِ الْمَبْثُوثِ وَتَكُونُ الْجِبَالُ كَالْعِهْنِ الْمَنْفُوشِ﴾(القارعة/02).

أما عن إشراك هذا البناء في قسم الفعلية فلدلالته على الحدث و الحدوث إذا ورد في النظم متعلقا، فيؤدي دور المسند كقوله تعالى:﴿وَلَا تُخَاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُغْرَقُونَ﴾(هود/37)[2].

3. أبنية المبالغة:

تعد من البنية المشتركة بين الاسمية والفعلية، والذي يقطع بفعليتها أو اسميتها هو النظم والأمر الذي أشارت إليه الدكتورة البياتي هو تعدي هذه الأبنية ودلالتها على الحدث والحدوث فتوظف توظيف الأفعال إذا تعلق المفعول بها، ومنها (فعَّال، فعول فعيل،...) أما إذا تعلقت أدوات الإضافة بها فيرجع الأمر لإسميتها كقوله تعالى:﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾[3](البروج/14-16).

فالمسند في هذه الآية الكريمة جاء وصفا دالا على الثبوت، وبذلك كان هذا البناء (فَعَّال) ينتمي إلى الاسمية.

---

[1]- ينظر: سناء حميد البياتي، قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، ص ص86-87.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص125.

[3]- ينظر: المرجع نفسه، ص126.

4.أبنية المصادر:

هذه الأبنية تأتي متعلقة وهو دليل كاف على فعليتها كقوله تعالى:﴿**لَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ**﴾ (البقرة/251)، فالنظم في الآية جعل "المصادر الفعلية بسبب التعليق حيث أنها تعدت إلى مفعولها المنصوب"[1].

كما أن إضافة هذا البناء إلى فاعله المراد منه ربط الفاعل بالحدث حتى يجعل منها كلمة واحدة.

2.3. الاشتقاق قضية لغوية قديمة برؤية جديدة:

1.2.3. ***الاشتقاق لغة:*** "مصدر اشتق الشيء إذا أخذ شقة، وهو نصفه ومنه سمي أخذ الكلمة من كلمة اشتقاق"[2].

2.2.3. *الاشتقاق اصطلاحا:* يعرف الشريف الجرجاني بأنه "نزع لفظ من آخر بشرط مناسبتهما معنى وتركيبا ومغايرتهما في الصيغة"[3]، أو بمعنى آخر هو نزع كلمة من أخرى أو أكثر مع ملاءمتهما شكلا ومضمونا(مبنى ومعنى)[4].

ويطلق على الاشتقاق بالفرنسية مصطلح (Dérivation) وهو بالمعنى العلمي تناسب بين لفظين في المعنى والتركيب، فيرد أحدهما إلى الآخر؛ فيكون أحدهما مشتقا والآخر مشتقا منه.

أما المعنى العملي هو الإتيان إلى اللفظ والأخذ منه "ما يناسبه في التركيب فتجعله دالا على معنى يناسب معناه"[5].

---

[1]- سناء حميد البياتي، قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، ص129.

[2]- محمد أحمد الدالي، الحصائل في علوم العربية وتراثها، ج1، دار النوادر، دمشق، سوريا، ط1، 2011م، ص210.

[3]- علي بن محمد الشريف الجرجاني، كتاب التعريفات، ص27.

[4]- ينظر: أبوبكر محمد بن الحسين بن دريد، الاشتقاق، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان ط1 1991م، ص26.

[5]- محمد علي التهانوي و(آخرون)، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون العلوم، ج1، ص206.

وعلى هذا يكون الاشتقاق وسيلة من وسائل نمو اللغة كونها عملية تستنبط وتولد بها كلمات من كلمات أو صيغ أخرى.

فعلماء العربية بعد أن فطنوا إلى فكرة الاشتقاق باشروا البحث في اللغة الفصحى وعمدوا إلى الربط "بين الألفاظ المتماثلة والمعاني المتشابهة"[1]، وقد اتضح لهم أن أكثر ألفاظ اللغة العربية ثلاثي الجذور وجعلوه أصلا للاشتقاق وهو [فاء الكلمة وعينها ولامها].

إن مسألة الاشتقاق سمة مميزة للغة العربية، فهو ليس قضية حديثة في الدرس اللساني العربي، بل كانت متناولة في القديم لكن من زاوية مختلفة حيث كانت موضوع جدال بين مدرستين ضاربتين في القدم هما مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة.

فاختلاف صيغ الكلمات قائم على مستوى المورفيمات (Morphèmes)؛ أي ما ينضاف لها من سوابق(Préfixes) ولواحق(Suffixes)، حيث تشترك هذه الكلمات في صلة واحد محددة هي (فاء الكلمة وعينها ولامها) وهي ما يصطلح عليها الدكتور تمام حسان "صلة الرحم"[2] التي تتناول على مستويين من مستويات اللغة وهما المستوى الصرفي والمعجمي بتسميتين متباينتين هما: الاشتقاق، والاشتراك في المادة على الترتيب.

فذهب الصرفيون في تناولهم هذا الطرح إلى اعتبارين: الأول هو المعنى الوظيفي أما الثاني فهو التجرد والزيادة. وانقسموا بذلك إلى وجهتي نظر مختلفتين في إثباتهم هذه القضية الأولى تمثلها المدرسة البصرية والثانية تمثلها المدرسة الكوفية.

فرأى البصريون أن المصدر هو أصل الاشتقاق والفعل فرع عليه، ودليل ذلك "أن الفعل بصيغته يدل على شيئين: الحدث والزمان المحصّل، والمصدر يدل بصيغته على شيء واحد هو الحدث، كما أن الواحد أصل الاثنين، فكذلك المصدر أصل الفعل"[3]، بمعنى آخر أن الحدث معنى وظيفي تشترك فيه كل المشتقات مضافا إلى جانبه معنا آخر، نحو:

---

[1]- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، ط6، 1978م، ص62.

[2]- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص166.

[3]- أبو البركات بن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تح: جودة مبروك محمد مبروك مراجعة رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط1، د ت، ص194.

الفعل = الحدث + الزمن وغيرها...، عدا "المصدر الذي هو اسم الحدث فقط"[1]؛ أي أن رؤيتهم كانت منصبة على بساطة المعنى. أضف إلى ذلك أن "الاسم عندهم أصل والفعل الفرع عليه"[2].

وقد برهنوا على المعنى صحة ما ذهبوا إليه "بأن المصدر يدل على زمن مطلق والفعل يدل على زمن معين، فكما أن المطلق أصل للمقيد، فكذلك المصدر أصل الفعل"[3].

وتمسكوا أيضا بالقول أن المصدر له مثال واحد نحو الضرب والقتل، بينما الفعل له أمثلة متنوعة[4].

والحجج التي ساقها أهل البصرة كثيرة لا يسعنا ذكرها كلها نظرا لطبيعة البحث وموضوعه.

وعن المدرسة الكوفية تجعل الفعل الماضي الثلاثي المسند إلى المفرد الغائب أصل الاشتقاق، بحجة أنه لا يوجد أكثر منه في التجرد، أي أنه الصيغة النهائية المجردة فالكوفيون في هذا "اعتدوا ببساطة المبنى"[5].

وخلاصة احتجاجهم "أن المصدر يصح لصحة الفعل ويعتل لاعتلاله تقول: «قَاوَمَ قِوَامًا» فيصح المصدر لصحة الفعل، وتقول «قَامَ قِيَامًا» فيعتل اعتلاله، فلما صح لصحته واعتل لاعتلاله دل على أنه فرع عليه"[6].

وما يؤيد رأيهم هو وجود أفعال ولا مصادر لها كأفعال المدح والذم وفعل التعجب وغيرها... ويدحض الدكتور تمام كل من آراء البصريين و الكوفيين على السواء في أمر الاشتقاق وحجته في ذلك أن "«كان» الناقصة التي تعد فعلا عند البصريين ليس لها مصدر ومع ذلك

---

[1]- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص166.

[2]- مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص103.

[3]- أبو البركات بن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، ص193.

[4]- ينظر : المرجع نفسه، ص194.

[5]- تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، ج2، ص113.

[6]- أبو البركات بن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، ص192.

يعتبرونها مشتقة فما أصل اشتقاقها؟ بينما عند الكوفيين هناك أفعال لا ماضي لها كـ "يدع" و"يذر" بالرغم من ذلك تعتبر مشتقة"[1].

أما المعجميون فتتلخص وجهة نظرهم في أن الكلمات نفسها هي أصل الاشتقاق حيث يجعلون أصول المادة (المتن) صلة الرحم التي تربط بين الكلمات من الإطار اللغوي الواحد وقد احترس المعجميون في الفصل بين أصول المادة عند الكتابة حتى لا تشكل كلمة وبالتالي ينسب إلى أصول هذه المادة معنى معين.

وبالنسبة إلى الدكتور تمام حسان فإن أنفع طريقة لحل مشكلة الاشتقاق في نظره هي طريقة المعجميين وعلى الصرفيين أن تكون دراستهم للاشتقاق موجهة لعلم المعجم، وذلك بالابتعاد عن الصيغ الصرفية والزوائد وغيرها مما يؤدي معاني وظيفية، ومن ثم "يكون «الاشتقاق» حدودا مشتركة بين المنهجين"[2]؛ أي أن الدكتور تمام حسان ينتصر للاتجاه الثاني – المعجميين– موضحا ذلك "بأن أصل الاشتقاق هو الحروف الثلاثة الأصلية كما شهد بذلك كتاب العين للخليل والمعاجم العربية من بعده"[3].

بالتالي يعزى إلى هاته الأصول الثلاثة ذات الأصل للاشتقاق " فالمصدر مشتق منها والفعل الماضي مشتق منها كذلك"[4]. ولكنه يمتنع في نسبة أي معنى معجمي لهذه الأصول الثلاثة خلافا لما فعله ابن جني في (الخصائص) فهذا الأخير عندما يأتي إلى تصاريف واشتقاقات الكلمة يقوم بتقليب حروفها وإعطاء معنى معجمي يجمع بين هاته الصيغ، فمثلا حينما ننظر في باب (القول على الفصل بين الكلام و القول) نجد أنه يأتي على ذكر تصاريف واشتقاقات وتقاليب كل منهما مع بقاء المعنى واحدا في جميع صيغ المادة. فمثلا في (القول) أورد ست صيغ هي[ق و ل، ق ل و، و ق ل، و ل ق، ل ق و، ل و ق] فهذه التراكيب وإن تقدمت بعض حروفها عن بعض أو تأخرت عنها، فمعناها ثابت وهو للخفة

---

[1]- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص167.

[2]- المرجع نفسه، ص169.

[3]- تمام حسان، الخلاصة النحوية، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط1، 2000م، ص42.

[4]- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص169.

والحركة وجميعها مستعمل. وكذلك الأمر بالنسبة لتقاليب (الكلام) وهي[ك ل م، ك م ل ل ك م، م ك ل، م ل ك] المستعملات و [ل م ك] المهملة، وكلها دالة على القوة والشدة[1].

وجعل ابن جني الاشتقاق على ضربين: كبير وصغير: فالاشتقاق الصغير "كأن تأخذ أصلا من الأصول فتجمع بين معانيه وإن اختلفت صيغه و مبانيه وذلك كتركيب [س ل م] فإنك تأخذ منه معنى السلامة في تصرفه؛ نحو سلم، ويسلم، وسالم، وسلمان، وسلمى والسلامة"[2].

أما الضرب الثاني منه فهو الاشتقاق الأكبر ومعناه "أن تأخذ أصلا من الأصول الثلاثية فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحدا"[3].

إلا أن هناك من يجعل الاشتقاق في تقسيمه ثلاثة أنواع كالشريف الجرجاني، فإذا تناسب اللفظان في الحروف والترتيب نحو: ضرب من الضرب فهو الصغير، أما إذا كان هناك تناسب بين اللفظين مبنى ومعنى دون الترتيب مثل: جَبَذَ من الجَذْبْ فهو الكبير بينما الأكبر هو الملائمة أو المناسبة بين اللفظين في المخرج نحو: نعق من النهق[4].

إن اعتبار الدكتور تمام حسان(فاء الكلمة وعينها ولامها) أصلا للاشتقاق جعله يشير إلى أن كل كلمات اللغة العربية مشتقة ماعدا الضمائر والظروف و الأدوات وبعض الخوالف التي تعد صلبة، وبهذا الفهم يصل إلى " تقسيم جديد للكلمات المشتقة إلى متصرفة وجامدة"[5].

فالمتصرفة هي ما يجمع بينها وبين عدد من الألفاظ أصل اشتقاقي يشترك معها في حروفها الأصلية بتقليب حروف مادتها، فيقترب من معناها ولكن باختلاف الصيغ، ونجد ذلك في الأفعال والصفات.

---

[1]- ينظر: ابن جني، الخصائص، ج1، ص05 وكذلك ص13.

[2]- المرجع نفسه، ج2، ص ص133-134.

[3]- المرجع نفسه، ج2، ص134.

[4]- ينظر: الشريف الجرجاني، كتاب التعريفات، ص28.

[5]- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص169.

أما الجامدة فهي التي لم تؤخذ من غيرها فلا تنشأ بينها بين غيرها علاقة لفظية أي من جهة الحروف الأصلية كرجل وماء وتراب وزمان...إلخ. ويعبر عن ذلك بقوله أنها "منقطعة الرحم اللفظية بعناصر كان يمكن أن تشاركها في حروفها الأصلية وتقترب من معانيها"[1].

[1]- تمام حسان، الخلاصة النحوية، ص41.

ويمثل ذلك بمخططين أورد أحدهما في مؤلفه«الخلاصة النحوية»، والثاني في كتاب «اللغة العربية معناها ومبناها» على النحو الآتي[1] :

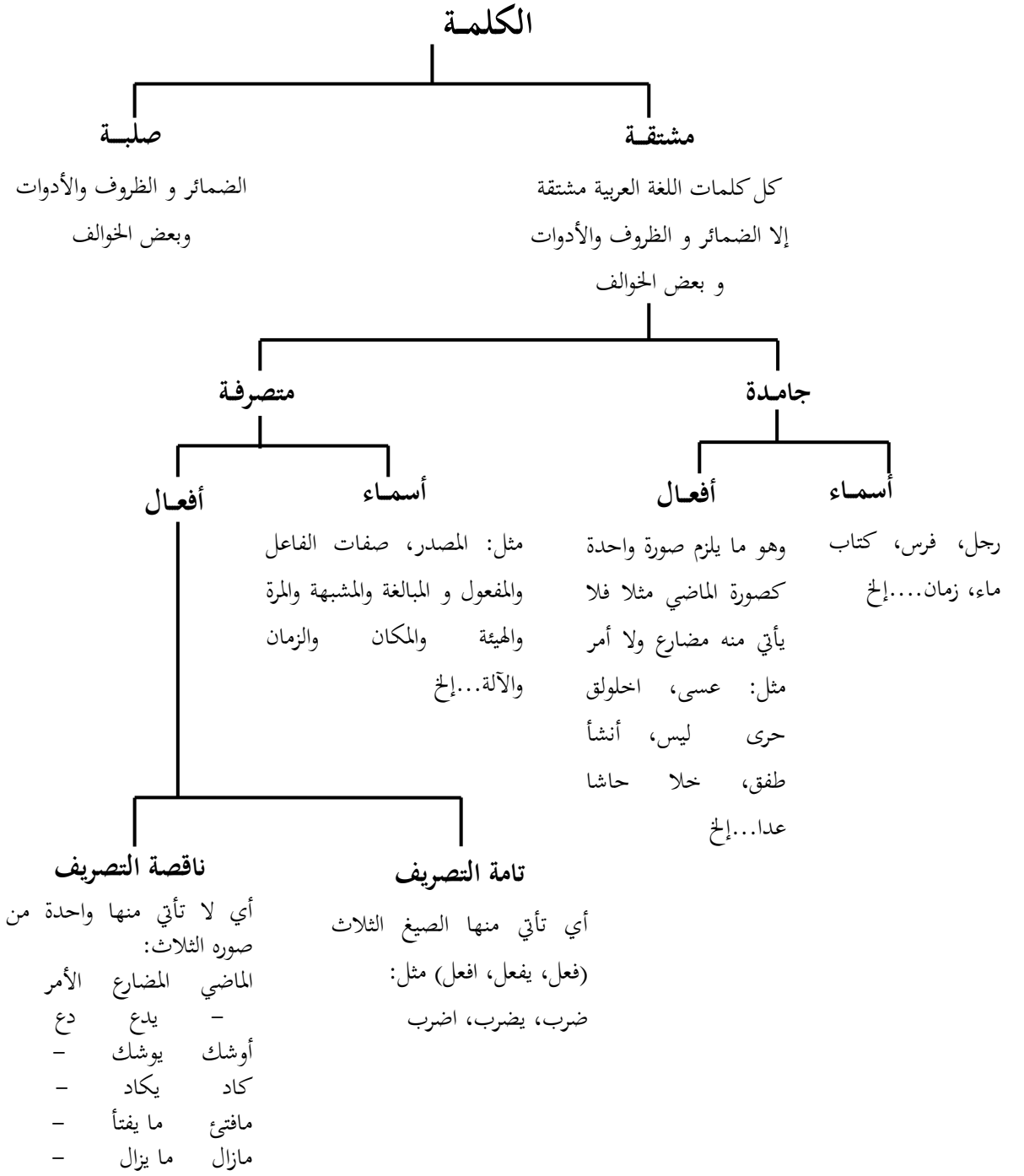

[1]- ينظر: – تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص70.
– تمام حسان، الخلاصة النحوية، ص42.

3.3.النبـر:

النبر هو آخر شيء تكلم عنه الدكتور تمام حسان في النظام الصرفي للفصحى في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) حيث أرسى قواعده، وسنعرضها فيما يلي، لكن قبل هذا نبدأ بتعريف النبر على المستوى المعجمي وعند أهل الإصلاح.

1.3.3. *تعريف النبر لغة:*

جاء في اللسان النَّبْرُ بالكلام: الهمزُ. قال: وكلّ شيءٍ رفع شيئًا فقد نَبَرَهُ. والنَّبْرُ عند العرب ارتفاع الصّوت. يقال: نَبَرَ الرّجل نَبْرَةً إذا تكلم بكلمة فيها عُلُوٌّ[1].

ومنه فمادة نَبَرَ في معناها تدل على ارتفاع الصوت عند النطق به. كما وردت مادة [ن ب ر] في المعجم الوسط بمعان عدة منها:

"نَبَرَ الشيء نبرًا: رفعه، ويقال: نبر في قرأته أو غنائه: رفع صوته، ونَبَرَ الحرف: همزه كما يقال في الحرف الأخير في قرا قرأ. ويقال نَبَرَ فلانا بلسانه: نال منه ونَبَرَ الطعنة: اختلسها وانتبر الشيء ارتفع، ويقال انتبر الجرح : تورَّم.

والنَّبْرَةُ: كل مرتفع من شيء، والنَّبْرَةُ: الورم، النَّبْرَةُ : الهمزة"[2].

فمعظم المعاني كانت تصب في قالب الارتفاع والعلو.

2.3.3. *تعريف النبر اصطلاحا:*

أما النبر في الاصطلاح هو إبراز أحد مقاطع الكلمة عند النطق، كما أنه رفع الصوت حين النطق بالكلمة، قد يكون بالاعتماد على حرف من حروفها، وباختلاف موضع النبر من الكلمة تتميز اللهجات: أي أن النبر بهذا المعنى يتمثل في توضيح جزء معين من أجزاء الكلمة عند النطق بها[3].

ويعترف الدكتور إبراهيم أنيس أنه "ليس لدينا من دليل يهدينا إلى موضع النبر في اللغة العربية، كما كان ينطق بها في العصور الإسلامية الأولى، إذ لم يتعرض له أحد من

---

[1]- ابن منظور، لسان العرب، ج14، مادة [ن ب ر].

[2]- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مادة [ن ب ر].

[3]- ينظر: المرجع نفسه، مادة [ن ب ر].

المؤلفين القدماء"[1]. وعلى ما يبدو من هنا جاءت محاولة الدكتور تمام حسان المتمثلة في وضع وضبط قواعد النبر.

عندما يتكلم الإنسان بلغته فإنه يميل إلى الضغط (الارتكاز) على مقطع معين من كل كلمة، كي يجعله واضحا في السمع عن غيره من المقاطع المتبقية في الكلمة، وهذا الضغط هو ما يطلق عليه اللغويون المحدثون «النبر»(Stress) الذي يعد من المباحث أو الظواهر التي يتناولها على الأصوات التشكيلي (الفونولوجيا).

وكما أن المقاطع متفاوتة في النطق أي منها ما ينطق بقوة، ومنها ما يكون نطقه ضعيفا "فالصوت أو المقطع المنبور ينطق ببذل طاقة أكثر، ويعرف النبر بأنه قوة النفس التي ينطق بها صوت أو مقطع"[2] دون سائر المقاطع أو الأصوات.

وعند حديث الدكتور تمام حسان عن النبر نجده قد فرق بين النبر الصرفي والنبر الكلامي ذلك أن "النبر في نظام الصرف هو نبر الكلمة المفردة أو الصيغة المفردة"[3]. ويقوم هذا النبر على إبراز وتبيين مقطعا من مقاطعها عن طريق الضغط عليه، لتمييزه على بقية مقاطعها. أما "النبر في الكلام هو الظاهرة الموقعية لأنه نبر الجمل"[4]، ويسند هذا النوع من النبر إلى إبراز كلمة من كلمات الجملة قصد التأكيد على أهميتها ووظيفتها داخل التركيب (الجملة)؛ أو بمعنى آخر "هو توزيع درجات النبر على أجزاء الجملة تبعا لأهميتها عند المتكلم ولطبيعة الجملة ونوعها"[5].

ويعرف الدكتور تمام النبر على أنه "ازدياد وضوح جزء من أجزاء الكلمة في السمع عن بقية ما حوله من أجزائها"[6]. أي أنه بروز لجزء من الكلمة عن بقية الأجزاء وهذا ناتج عن نشاط

---

[1]- إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، مطبعة نهضة مصر، د ت، ص99.

[2]- نور الهدى لوشن، مباحث في علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، دار الفتح، الإسكندرية، مصر، 2008م ص ص 133-134.

[3]- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص180.

[4]- المرجع نفسه، ص180.

[5]- عبد العزيز أحمد علام، وعبد الله ربيع محمود، علم الصوتيات، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية 2009م، ص333.

[6]- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص180.

عضوي يعرض لأعضاء النطق عند النطق بمقطع من مقاطعها فيؤدي إلى وضوح في الأداء مقارنة بغيره من المقاطع.

وللنبر وظائف على مستويات عدة: صوتي، صرفي، نحوي وعروضي، وما يعنينا منها سوى المستوى الصرفي في كونه موضوع الدراسة، وكما سبق أن عرفنا أن النبر الصرفي هو نبر الصيغة أو الكلمة وبالتالي يؤدي وظيفة صرفية على مستواها "وهي تقديم القيم الخلافية التي تفرق مع الكمية بين معنى صرفي و معنى صرفي آخر"[1].

فباعتباره واحدا من الوحدات الصرفية ذات الأهمية البالغة "فهو يحدد القيم الخلافية ويعين صيغة الكلمة في بعض اللغات"[2] ويوضحها.

والنبر عند المحدثين هو ارتفاع في بعض مقاطع الكلمة، وتشرح خولة طالب الإبراهيمي النبر "بإبراز مقطع باشتداد القوة الصوتية في موقع يحدد من خلاله في لغة معينة ما يسمى بالوحدة النبرية (...) وفي العربية يبرز النبر مع المد في الحركات وإدغام الأصوات مما نرمز له في الكتابة بالشدة"[3].

وهو يؤدي دورا تمييزيا في اللغات التي يتحول فيها من مكان إلى آخر.

[1]- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص181.

[2]- عبد العزيز أحمد علام، وعبد الله ربيع محمود، علم الصوتيات، ص335.

[3]- خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، دار القصبة للنشر، حيدرة، الجزائر، ط2، 2006م، ص83.

وتنقسم اللغات إلى نبرية وغير نبرية، فالأولى يكون مكان النبر فيها حرًّا ولذلك يكون دوره هنا هو تمييز بين المعاني أو الصيغ المتشابهة الفونيمات من خلال تبديل موضعه كما هو حاصل في اللغة الإنجليزية، حيث يقوم بالتفريق بين الاسم والفعل على النحو التالي[1]:

الاسم	فعل
'Present	Pres′ent
'Report	Rep′ort
'Export	Exp′ort
'Subject	Subj′ect

فإذا تلفظنا بالصوت [O] قصيرا من الكلمة (Report) كانت اسما بمعنى تقرير أما إذا كانت إطالة في نطقه أضحى فعلا؛ أي يقدم تقريرا.

وكذلك الأمر بالنسبة للكلمة (Subject) إذا نبرنا مقطعها الأول كانت اسما أما إذا نطقنا مقطعها الثاني منبورا صارت فعلا، وهكذا باقي الكلمات.

أما اللغات غير النبرية فيخضع النبر فيها لقواعد و قوانين خاصة لا تحيد عنها كالعربية والفرنسية مثلا[2]. والتي تميز بين أنواع النبر في التركيب بعلامات، وهذه الأنواع هي:

نوع النبر	علامته	مثال عنه
1.نبر الإطالة	Accent grave (`)	Mère(الأم)/ Frère(الأخ)
2.نبر العوض	Accent circonflexe (^)	Maître(المعلم) /Fête(العيد)
3.النبر القصير	Accent aigu (´)	Bonté (الطيبة)/Café(القهوة)

فدلالة وضع العلامة (`) فوق حرف اللين(e) في الكلمتين السابقتين هو طول الحرف كما أن هذه العلامة نفسها قد تأتي في مواضع أخرى للتمييز بين كلمتين متجانستين نطقا وكتابة ومتباينتين معنى مثل اللفظ (La) في اللغة الفرنسية بمعنى أداة تعريف أما إذا وضعت هذه العلامة فوق حرف اللين (a) (Là) تغير معناها إلى الظرفية المكانية. ونظيره

[1]- سالم سليمان الخماش، المعجم وعلم الدلالة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 1428هـ، ص31.

[2]- ينظر: خليل إبراهيم العطية، في البحث الصوتي عند العرب، دار الجاحظ للنشر، بغداد، العراق، 1983م، ص63.

أيضا الحرف (a) معناه فعل الملكية المتصرف في الحاضر مع ضمير الغائب المفرد، أما إذا وضعت عليه علامة النبر الطويل (à) أصبحت حرف جر.

أما فيما يخص نبر العوض فتدل علامته (^) على استطالة نطق الحرف الذي وضعت عليه عوضا عما حذف.

وعن مدلول علامة النبر القصير (ˊ) فإنها توضع فوق حرف اللين لتحيله من كسرة ممالة إلى فتحة[1].

وما يلاحظ من خلال هذا أنَّ النبر في اللغة الفرنسية بأنواعه الثلاثة يقع على الأصوات الصائتة (Les voyelles) . لكن في حالة ما إذا انتقلنا إلى اللغة العربية فإنّنا نجدها تنتمي إلى هذا الصنف –أي أن اللغة التي يخضع فيها النبر على قواعد– وفيها نبر من نوع آخر يدعى "النبر الصرفي" والذي كما أسلفنا الذكر يختص بالميزان الصرفي (الصيغة الصرفية) أي كل ما كان على نحو ذلك الوزن، فعلى سبيل المثال: "وزن (فاعل) يقع النبر فيه على الفاء نحو: ناجح، رائد...، وفي وزن (مفعول) يقع النبر على عين الكلمة نحو: مضروب أما وزن (مستفعل) فإن النبر يقع على حرف التاء نحو: مستهدف مستحضر..."[2].

ومعناه أن كل كلمة جاءت على هذا الوزن أو ذاك فإن النبر فيها يقع على المنوال ما وقع في صيغتها الصرفية.

قبل أن نعرض لقواعد النبر التي وضعها الدكتور تمام حسان نود أن نشير إلى أن عدد الحروف التي تتكون منها العربية ثمانية وعشرون حرفا تقسم إلى خمسة وعشرون صامتا وثلاثة صوائت.

[1]- ينظر: نور الهدى لوشن، مباحث في علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص ص 135–136.

[2]- المرجع نفسه، ص136.

والشائع في الدراسات اللغوية أن المقاطع خمسة ويمكن توضيح هذا على الشكل الآتي:

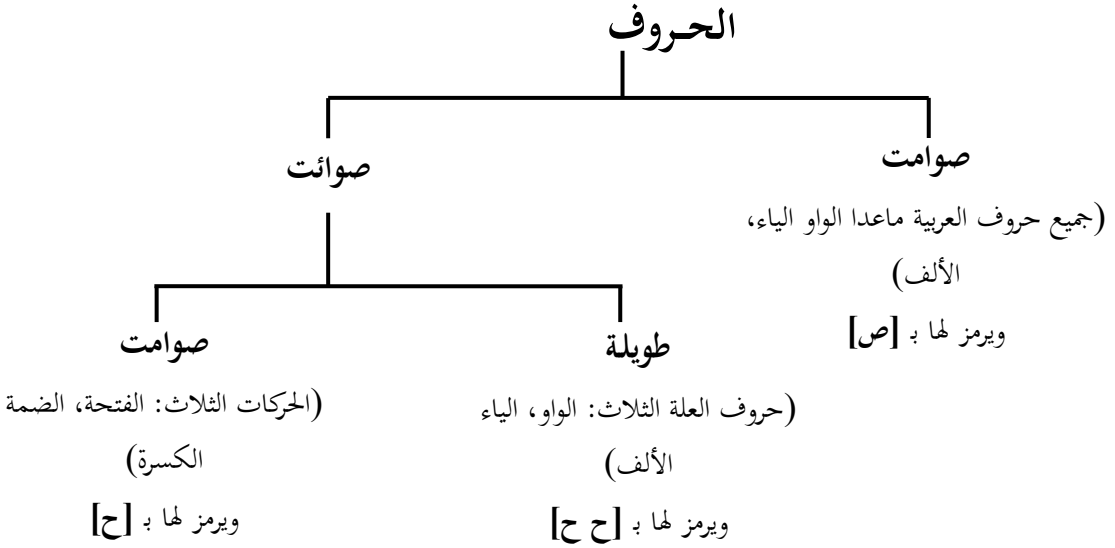

ومنه تكون المقاطع خمسة على المنوال التالي:

أولا: المقطع القصير: ويتكون من حرف صامت + صائت قصير، ورمزه (ص ح)

مثل: كَ تَ بَ
ص ح ص ح ص ح

ثانيا: المقطع المتوسط المفتوح:ويتكون من حرفين أولها صامت والثاني صائت طويل ورمزه: (ص ح ح) مثل: مَـأْ.
ص ح ح

ثالثا: المقطع المتوسط المغلق: يتكون من حرفين أولها صامت + صائت قصير والثاني صامت ساكن ورمزه: (ص ح ص). مثل: هَـلْ.
ص ح ص

رابعا: المقطع الطويل المغلق: يتكون من ثلاث أحرف، يكون الأول صامت والثاني صائت طويل والثالث صامت ساكن ورمزه: (ص ح ح ص). مثل: بَـأْبْ.
ص ح ح ص

خامسا: المقطع الطويل المضعف الإغلاق: يتكون من ثلاث أحرف أي صامت وصائت قصير وصامتين ساكنين، ورمزه: (ص ح ص ص).مثل: هِـنْدْ.
ص ح ص ص

وليس ببعيد عن هذا التقسيم المتفق عليه يقيم الدكتور تمام حسان تقسيما آخر بإضافة الجديد وهو المقطع الأقصر، مع بعض التغييرات في الرموز السابقة، فأصبحت بذلك ستة مقاطع، بحيث يعبر عن الحروف الصحيحة بالرمز «ص» والتي تكون بداية للمقطع في العربية واستحالة ذلك في العلل، ويرمز للحركة «ح».

ويدلل على حرف المد بالرمز «م» ومن هنا يبني تراكيب مقاطع العربية كما يلي[1]:

1. **المقطع الأقصر**: الذي يمثل حرفا صحيحا مشكلا بالسكون ولكي يكون مقطعا كاملا يشترط فيه أن يكون مشكلا بالسكون ويليه حرف متحرك، وأن يكون في بداية الكلمة حتى يصدق عليه امتناع الابتداء به حتى تسبقه همزة الوصل مثل (لام التعريف و سين الاستفعال) ويرمز له «ص».
2. **المقطع القصير**: ويمثله حرف متحرك متلوا بحرف آخر متحرك، ورمزه «ص ح».
3. **المقطع المتوسط المفتوح**: ويتمثل في حرف صامت يعقبه حرف مد ورمزه «ص م».
4. **المقطع المتوسط المغلق**: ويمثله حرف متحرك متلوا بحرف آخر ساكن ورمزه «ص ح ص».
5. **المقطع الطويل المقفل**: ويمثل بالمد والإسكان كما في قَالْ ورمزه « ص م ص».
6. **المقطع الطويل المزدوج الإقفال**: ويمثل بالتقاء الساكنين، ويبرز هذا المقطع بكثرة في الوقف مثل: قَبْلْ، بَعْدْ، ويأتي في غير الوقف كما في تصغير دابة حيث تصير (دُوَيْبَةٌ) وهو ممثل في جزء منها وهو (وَيْبْ) وتصغير (حاقة) و(حُوَيْقَةٌ) فيأتي في جزء منها وهو (وَيْقْ) ورمزه «ص ح ص ص»[2].

وحسب الدكتور تمام فقد رأى في دراسة النبر أن نعدل عن بنائه على نظام الصيغ ونتجه لتأسيسه على الترتيب مقاطع في الصيغ.

---

[1]- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص69.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص69.

وانطلاقا مما سبق عرفنا أن النبر عنده على نوعين: نبر القاعدة أو النبر الصرفي ونبر الاستعمال أو نبر الكلام والجمل، لذلك فالنبر بحسب القاعدة من حيث القوة والضعف يتفرع إلى قسمين:

أولا: نبر أولي(Primary stress) لا تتجرد منه كلمة ولا صيغة، وهذا القسم له قواعده الخاصة به على نحو ما يوردها الدكتور تمام حسان[1]:

القاعدة الأولى: يقع النبر على المقطع الأخير في الكلمة أو الصيغة إذا كان هذا المقطع طويلا سواء أكان مقفلا أو مزدوج الإقفال (أي على صورة ***ص م ص*** أو ***ص ح ص ص***) نحو:

أ).اسْـــتَـــقَالْ ⇐ فالنبر وقع على المقطع الأخير منها هو (قَالْ) على الشكل (ص م ص).

ص / ص ح / ص م ص

ب).اسْـــتَـــقَلْ ⇐ فالنبر وقع على مقطعها الأخير منها هو (قَلْ) على صورة (ص ح ص ص).

ص / ص ح / ص ح ص ص

مضيفا أن النبر يقع على المقطع الوحيد أيا كانت كميته سواء أكان ضعيفا أم قويا كما في الكلمات الآتية:

قِ ،	قُمْ ،	مَا ،	قَالْ ،	قَلْ (قَلَّ)
ص ح	**ص ح ص**	**ص م**	**ص م ص**	**ص ح ص ص**
مقطع	مقطع متوسط	مقطع متوسط	مقطع طويل	مقطع طويل
قصير	مغلق	مفتوح	مغلق	مضعف الإغلاق

القاعدة الثانية: يقع النبر على المقطع الذي قبل الآخر في الحالات الآتية[2] :

1).إذا كان ما قبل الآخر متوسطا و المقطع الأخير:

أ). **قصيرا** نحو:

أَخْـــرَجْـــتَ ⇐ فالنبر وقع على المقطع المتوسط المغلق (رَجْ) على صورة (ص ح ص) لأنه توفر الشرط في المقطع الأخير (مقطع قصير).

ص / ص ح ص / ص ح

---

[1]- ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص173.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص173.

وأيضا الكلمة:

حَـــــذَا / رِ ⇐ فقد وقع النبر على المقطع (ذَا) على صورة (ص م).
ص ح / ص م / ص ح

والأمر نفسه بالنسبة للكلمة:

اسْـــتَا / قَ ⇐ فالنبر وقع على المقطع (تَا) على صورة (ص م).
ص / ص م / ص ح

ب).متوسطا: نحو:

- (عَلَّم) عَلْـــــــلَمْ ⇐ فقد وقع النبر على المقطع ما قبل الأخير(عَلْ) على صورة (ص ح ص) و هو مقطع متوسط مغلق.
ص ح ص / ص ح ص

- قَـــا / تَلْ ⇐ وقع النبر على المقطع ما قبل الآخر من الكلمة وهو (قَا) على صورة (ص م).
ص م / ص ح ص

- (مُعَلَّم) مُـــعَلْـــــــلِمْ ⇐ وقع النبر على المقطع ما قبل الآخر من الكلمة وهو (عَلْ) على صورة (ص ح ص).
ص ح / ص ح ص / ص ح ص

- مُـــــقَا / تِـــلْ ⇐ وقع النبر على المقطع ما قبل الآخر منالكلمة وهو (قَا) على صورة (ص م).
ص ح / ص م / ص ح ص

- اسْـــــتَوْ / ثَـــــقْ⇐ وقع النبر فيها على المقطع ما قبل الآخر وهو (تَوْ) على صورة (ص ح ص).
ص / ص ح ص / ص ح ص

2).إذا كان ما قبل الآخر قصيرا في إحدى الحالتين الآتيتين:

1). بدئت به الكلمة نحو:

- كَـــــتَبْ ⇐ فالمقطع ما قبل الآخر(كَ) قصير على صورة (ص ح).
ص ح / ص ح ص

بدئت به الكلمة لذا وقع عليه النبر.

- حَـــــسَبْ ⇐ وقع النبر على المقطع ما قبل الآخروهو (حَ) الذي بدئت به الكلمة.
ص ح / ص ح ص

- صُـ/ـــوَرْ ⇐ وقع النبر على المقطع الذي قبل الآخر (صُ) الذي بدئت به الكلمة.
ص ح / ص ح ص

- قِـ/ـــفَا ⇐ فقد وقع النبر على المقطع الذي قبل الآخر (قِ) الذي بدئت به الكلمة.
ص ح / ص م

2). سبقه المقطع الأقصر ذو الحرف الوحيد الساكن الذي يتوصل إلى النطق به بهمزة الوصل نحو[1]:

- انْـ/ـــحَـ/ـــبَسْ ⇐ أي أن النبر وقع على المقطع الذي قبل الأقصر(حَ) وهو مقطع قصير وسبق بمقطع أقصر.
ص / ص ح / ص ح ص

- انْـ/ـــطَـ/ـــلِقْ ⇐ فقد وقع النبر على المقطع ما قبل الآخر(طَ) وهو مقطع قصير وسبق بمقطع أقصر.
ص / ص ح / ص ح ص

- ا رْ/عَـ/ـــوَ ⇐ فقد وقع النبر على المقطع الذي قبل الآخر (عَ) وهو مقطع قصير وسبق بمقطع أقصر.
ص / ص ح / ص ح

- اخْـ/ـــرُ/جِي ⇐ فقد وقع النبر على المقطع ما قبل الأخير(رُ) وهو مقطع قصير وسبق بمقطع أقصر.
ص / ص ح / ص م

- ابْـ/ـــتَـ/ـــغِ ⇐ فقد وقع النبر على المقطع ما قبل الآخر(تَ) وهو مقطع قصير وسبق بمقطع أقصر.
ص / ص ح / ص ح

- امْـ/ـــضِـ/ـــيَا ⇐ فقد وقع النبر على المقطع ما قبل الآخر (ضِ) وهو مقطع قصير وسبق بمقطع أقصر.
ص / ص ح / ص م

3). إذا كان ما قبل الآخر طويلا اغتفر(سمح) فيه التقاء الساكنين ولم يكن الأخير طويلا آخر[2] نحو: تصغير (دَابَةٌ) (دُوَيْبَةٌ).

---

[1]- ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص173.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص173.

▪ دُ وَيْبْـــــــتُنْ ⇐ وقوع النبر هنا كان على المقطع (وَيْبْ)الذي جاز فيه التقاء الساكنين وهو مقطع طويل مزدوج الإغلاق وعلى الصورة (ص ح ص ص) والمقطع الأخير من الكلمة متوسطا.
ص ح ص ح ص ص ص ح ص

▪أَ ثُـــحَاجْـــجُونْـــــنِي⇐ وقع النبر على المقطع ما قبل الأخير في (جُونـ) وهو مقطع طويل مغلق، اغتفر فيها الساكنين.
ص ح ص ح ص م ص ص م ص ص م

القاعدة الثالثة: يقع النبر المقطع الثالث من الآخر إذا كان:

1).قصيرا متلوا بقصيرين نحو:

▪ (عَلَّمَكَ) عَلْـــــلَـــمَـــــكَ⇐ المقطع المنبور هو اللام (لَ).
ص ح ص ص ح ص ح ص ح

▪لن يَـــــصِـــــلَ ⇐ المقطع المنبور منها هو الياء (يَ).
ص ح ص ص ح ص ح ص ح

▪أَكْـــــرَ مَـــــكَ ⇐ المقطع المنبور منها هو الراء (رَ).
ص ح ص ص ح ص ح ص ح

2).قصيرا متلوا بقصير ومتوسط نحو: عَلَّمَكْ، لَمَّ يَصِلْ، أَكْرَمَكْ

▪عَلْـــــلَـــمَـــــكُنْ⇐ وقع النبر على المقطع الثالث من الآخر اللام (لَ).
ص ح ص ص ح ص ح ص ح ص

▪لَمْـــــمَ يَـــــصِلْ ⇐ وقع النبر على المقطع الثالث من الآخر وهو الميم الثانية من فك الإدغام (مَ).
ص ح ص ص ح ص ح ص ح ص

▪أَكْـــــرَ مَـــــكْ⇐ وقع النبر على المقطع القصير الكاف.
ص ح ص ص ح ص ح ص

3).متوسطا متلوا بقصيرين نحو:

▪بَيْـــــتُـــــكَ ⇐ فالنبر وقع هنا على المقطع (بَيْ).
ص ح ص ص ح ص ح

▪لَمْ يَنْـــــتَـــــهِ ⇐ فالنبر وقع هنا على المقطع (يَنْ).
ص ح ص ص ح ص ص ح ص ح

▪أُخْـــــرِ / جَ ⇐ وقع النبر على المقطع (أُخْ).
ص ح ص / ص ح / ص ح

4).متوسطا متلوا بقصير ومتوسط نحو[1]:

▪بَيْـــــنُـــــكُمْ ⇐ فالنبر وقع هنا على المقطع (بَيْ).
ص ح ص / ص ح / ص ح ص

▪مُصْـــطَـــفَى ⇐ وقع النبر هنا على المقطع (مُصْ).
ص ح ص / ص ح / ص م

▪أُخْـــــرِ / جُوا ⇐ وقع النبر على المقطع (أُخْ).
ص ح ص / ص ح / ص م

وكما هو الشأن أيضا بالنسبة للكلمات الآتية:

مُفَكِّرٌ، ونَظْرَةٌ، وابْتِسَامَةٌ.

▪ مُـــفَكْـــكِـــرُنْ ⇐ وقع النبر على المقطع (فَكْ).
ص ح / ص ح ص / ص ح / ص ح ص

▪ نَظْـــــرَ / تُـــــنْ ⇐ وقع النبر على المقطع (نَظْ).
ص ح ص / ص ح / ص ح ص

▪ابْـــتِـــسَا / مَـــــتُنْ ⇐ وقع النبر على المقطع (سَا).
ص / ص ح / ص م / ص ح / ص ح ص

القاعدة الرابعة: يقع النبر على المقطع الرابع من الآخر إذا كان الأخير متوسطا والرابع من الآخر قصيرا وبينهما قصيران نحو[2]:

▪ بَقَرَةٌ: بَـــــقَـــــرَ / تُـــــنْ⇐ وقع النبر على المقطع الرابع وهو الباء.
ص ح / ص ح / ص ح / ص ح ص

[1]- ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص173.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص174.

- عَجَلَةٌ: عَـــ/ـجَـــ/ـلَـــ/ـتُنْ ⇐ وقع النبر على المقطع الرابع وهو العين.
ص ح/ص ح/ص ح/ص ح ص

- وَرَثَةٌ: وَ/ رَ/ ثَـــ/ـتُنْ⇐ وقع النبر على المقطع الرابع وهو الواو.
ص ح/ص ح/ص ح/ص ح ص

- كَلِمَةٌ: كَـــ/ـلِـــ/ـمَـــ/ـتُنْ ⇐ وقع النبر على المقطع الرابع وهو الكاف.
ص ح/ص ح/ص ح/ص ح ص

- يَرِثُنِي: يَـــ/ـرِ/ ثُـــ/ـنِي ⇐ وقع النبر على المقطع الرابع وهو الياء.
ص ح/ص ح/ص ح/ص م

- يَعِدُهُمْ: يَـــ/ـعِـــ/ـدُ/ هُـــ/ـمْ ⇐ وقع النبر على المقطع الرابع من الكلمة وهو الياء.
ص ح/ص ح/ص ح/ص ح ص

- وَسِعَهُ: وَ/ سِـــ/ـعَـــ/ـهُو⇐ وقع النبر على المقطع الرابع من الكلمة وهو الواو.
ص ح/ص ح/ص ح/ص م

- ضَرَبَهَا: ضَـــ/ـرَ/ بَـــ/ـهَا ⇐ وقع النبر على المقطع الرابع منها وهو الضاد.
ص ح/ص ح/ص ح/ص م

- نَكِرَهُمْ: نَـــ/ـكِـــ/ـرَ/ هُـــ/ـمْ ⇐ وقوع النبر جاء على المقطع الرابع منها وهو النون.
ص ح/ص ح/ص ح/ص ح ص

ونوه الدكتور تمام حسان إلى أن المقطع الأخير في هذه الحالة غالبا ما يكون تنوينا أو إضمارا أو إشباعا.

وفي الآن نفسه ينبه من عدم وقوع النبر على مقطع سابق لهذا الرابع الآخر، ثم ينتقل بنا إلى قاعد النبر الثانوي:

القاعدة الأولى: يقع النبر الثانوي على المقطع السابق للنبر الأولي مباشرة إذا كان هذا المقطع السابق طويلا (ص م ص أو ص ح ص ص) نحو[1]:

- الصَافَاتْ: اَلْـــصَافْـــفَاتْ ⇐ وقع النبر الثانوي على المقطع (صَافْ) على صورة (ص م ص).
  ص ص م ص ص م ص

- الضَالِينْ: اَلْـــضَالْـــلِينْ ⇐ وقع النبر الثانوي على المقطع (ضَالْ) على صورة (ص م ص).
  ص ص م ص ص م ص

القاعدة الثانية: يقع النبر الثانوي على المقطع الثاني قبل النبر الأولي إذا كان هذا المقطع والذي يليه فيقع بينه وبين النبر الأولي يكونان أحد النماذج الآتية[2]:

1). *متوسط + متوسط* نحو:

- مُسْـــتَبْـــقِيـــنَ ⇐ وقع النبر الثانوي في الكلمة على المقطع (مُسْ) الذي يكون مع الذي يفصله المقطع المنبور الأولي صورة (ص ح ص + ص ح ص)أما المنبور الأولي فهو (قِي) على صورة المقطع المتوسط المفتوح (ص م).
  ص ح ص ص ح ص ص م ص ح

- يَسْـــتَخْـــفُو نَ ⇐ وقع النبر الثانوي على المقطع (يَسْ) أما النبر الأولي فقد وقع علىالمقطع ما قبل الأخير (فُو) صورة (ص م).
  ص ح ص ص ح ص ص م ص ح

- عَـــاشَـــرْ نَـــا هُـــمْ ⇐ وقع النبر الثانوي على المقطع (عَا) أما النبر الأولي فقد وقع على المقطع (نَا)على صورة (ص م).
  ص م ص ح ص ص م ص ح ص

---

[1]- ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص174.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص174.

2). *متوسط+ قصير* نحو:

▪مُسْـــ/تَـــ/قِـــيـــ/مُنْ ⇐ ص ح ص/ص ح ص/ص م/ص ح ص

وقع النبر الثانوي على المقطع (مُسْ)، أما النبر الأولي فقد وقع على المقطع المتوسط المفتوح (ص م)في (قِي).

▪مُسْـــ/تَـــ/عِدْ/دَ ةْ ⇐ ص ح ص/ص ح/ص ح ص/ص ح ص

وقع النبر الثانوي على المقطع (مُسْ)، أما النبر الأولي فقد وقع على (عِدْ) على صورة (ص ح ص).

▪قَـــا/تِـــلُو/هُمْ ⇐ ص م/ص ح/ص م/ص ح ص

وقع النبر الثانوي في هذه الكلمة على المقطع (قَا)، أما النبر الأولي فقد وقع على المقطع (لُو) على صورة (ص م).

3). *طويل + قصير* نحو:

▪مُـــدْ/هَـــامْـــ/مَـــ/تَانْ⇐ ص ح ص/ص م ص/ص م/ص م ص

وقع النبر الثانوي على المقطع (هَامْ)، أما النبر الأولي فقد وقع على المقطع (تَانْ) على صورة (ص م ص).

القاعدة الثالثة: يقع النبر على المقطع الثالث قبل النبر الأولي إذا كان هذا المقطع المذكور يكون مع اللذين يلياه فيقعان بينه وبين النبر الأولي أحد النماذج:

1).متوسط + قصير + متوسط نحو:

▪يَسْـــ/تَـــ/قِيـــ/مُو/نَ ⇐ ص ح ص/ص ح/ص م/ص م/ص ح

وقع النبر الثانوي على المقطع (يَسْ)، أما النبر الأولي فقد وقع على المقطع (مُو) على صورة (ص م).

▪ مُسْـــ/تَـــ/جِيـــ/بُو/نَ ⇐ ص ح ص/ص ح/ص م/ص م/ص ح

وقع النبر الثانوي على المقطع (مُسْ)، أما النبر الأولي فقد وقع على المقطع (بُو) على صورة (ص م).

▪ مُسْـــــتَـــطِيـــلاَ نْ ⇐ وقع النبر الثانوي على المقطع (مُسْ)، أما النبر الأولي فقد وقع على المقطع (لاَن) على صورة (ص م ص).
ص ح ص ص ح ص م ص م ص

2). متوسط + قصير + قصير نحو:

▪ مُنْـــــطَـــلِـــقُو نَ ⇐ وقع النبر الثانوي على المقطع (مُنْ)، أما النبر الأولي فقد وقع على المقطع (قُو) على صورة (ص م).
ص ح ص ص ح ص ح ص م ص ح

▪ يَسْـــــتَـــبِـــقُو نَ ⇐ وقع النبر الثانوي على المقطع (يَسْ)، أما النبر الأولي فقد وقع على المقطع (قُو) على صورة (ص م).
ص ح ص ص ح ص ح ص م ص ح

▪ مُحْـــــتَـــرَ مُـو نَ ⇐ وقع النبر الثانوي على المقطع (مُحْ)، أما النبر الأولي فقد وقع على المقطع (مُو) على صورة (ص م).
ص ح ص ص ح ص ح ص م ص ح

3). قصير + قصير + قصير نحو:

▪ بَـــــقَـــرَ تَا نْ ⇐ في هذه الكلمة وقع النبر الثانوي على المقطع (الباء) أما النبر الأولي فقد وقع على المقطع الأخير (تَان) على صورة (ص م ص).
ص ح ص ح ص ح ص م ص

▪ كَـــــلِـــمَـــتَا نْ ⇐ في هذه الكلمة وقع النبر الثانوي على المقطع (الكاف)، أما النبر الأولي فقد وقع على المقطع الأخير (تَان) على صورة (ص م ص).
ص ح ص ح ص ح ص م ص

▪ ضَـــــرَ بَـــتَاهْ ⇐ في هذه الكلمة وقع النبر الثانوي على المقطع (الضاد)، أما النبر الأولي فقد وقع على المقطع الأخير (تَاه) على صورة (ص م ص).
ص ح ص ح ص ح ص م ص

وفي الختام يذكر أن النبر لا يقع على سابق ما ذكر من القواعد.

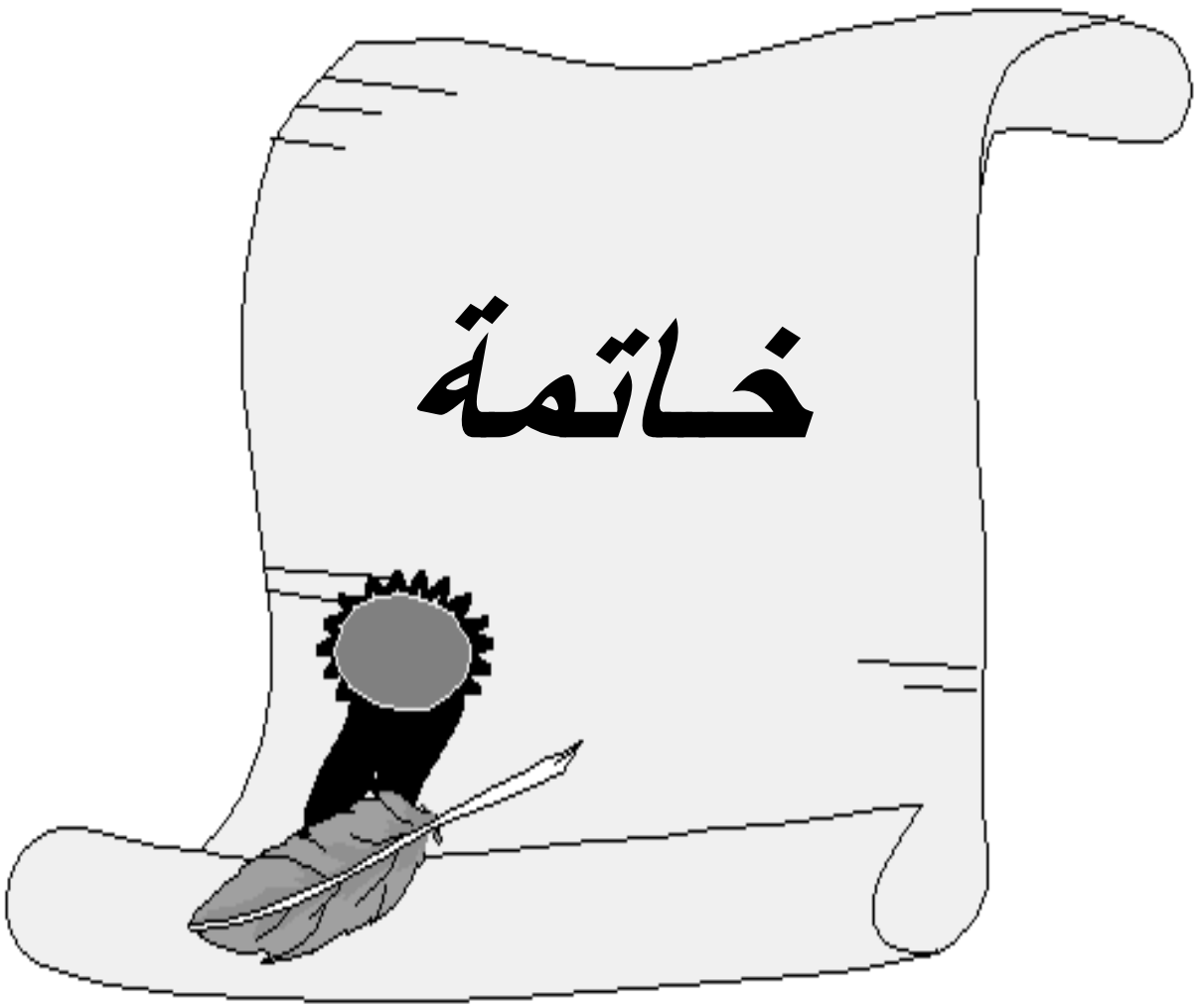
خـاتمة

الحمد لله الذي أنعم علي بنعمته على إتمام هذا البحث، الذي قصدت فيه إلى إبراز تجليات التجديد في النظام الصرفي عند الدكتور تمام حسان عبر مؤلفه (اللغة العربية معناها ومبناها)، وقد آثرت أن تكون نقطة الانطلاق هي العقبات والصعوبات التي شابت النحو العربي، فأكسبته التعقيد الذي كان سبب نفور الطلبة منه. ما حذا بالنحاة ابتداء من الثورة التي أقامها الأندلسي ابن مضاء القرطبي إلى الوقت الحالي مع المحدثين إلى القيام بمحاولات كلها كانت هادفة لنزع التمحُّلات وتذليل الصعاب من هذا النحو.

ثم أردفت الحديث عن أبرز ما جدد فيه الدكتور تمام حسان، بدءا بنقده التقسيم القديم للكلمة وتغييره بتقسيم سباعي جديد يراعي مبدأ المبنى والمعنى. ثم نظرته الجديدة إلى الاشتقاق، وختاما إرساءه قواعد النبر للغة العربية الفصحى.

وقد خلص البحث إلى النتائج الآتية:

- أن صعوبة النحو حقيقة تكمن فيما امتزج به من فلسفات، فكانت الدعوة التي رفعها ابن مضاء ومن أتى بعده صائبة لإنهاء هذا التعقيد في النحو.
- نجاح دعوة الدكتور تمام حسان في إلغاء نظرية العامل ووضع نظرية أخرى جديدة ويسيرة كبديل لسابقتها هي (نظرية تضافر القرائن).
- استطاع الدكتور تمام حسان أن يذهب بعيدا في مجال ترسيخ وتطبيق تجربته الرائدة التي تجمع بين الأصالة والحداثة.

ويمكنني القول أن تجربته هذه أثبتت نجاعتها في مجال تجديد النحو وتيسيره لاسيما ما جاء به من الأساسين اللذين نادى بوجوب أخذهما و هما المبنى والمعنى.

ومن خلالها تأتت له القدرة على وضع حدٍّ لاضطراب النحاة في تصنيف أقسام الكلام العربي ووضع كل قسم في مكانه الخاص به، وفقا لما اقترحه من الاعتبارين السالفين. ومنها مثلا تمكنه من إفراد الخوالف بقسم خاص بها دونما وضعها في قسم الأفعال ولا في قسم الأسماء كما فعل النحاة، وقد أوجد لذلك مبررات من جهة المعنى ومن جهة المبنى.

أضف إلى ذلك أنها تعبر عن أساليب إفصاحية إنشائية نتيجة انفعال يحدث في نفس المتكلم.

ومما خرجت به من البحث كذلك أن الدكتور تمام حسان فند رؤية كل من مدرسة البصرة والكوفة إلى الاشتقاق، وتميز بنظرته الجديدة له إذ توصل إلى أن جذر الكلمة (فاؤها وعينها ولامها) أصل الاشتقاق، من غير أن ينسب لها معنى معجمي كما فعل ابن جني في الخصائص. وقد رأينا ذلك في البحث.

توصل أيضا إلى وضع قواعد النبر للغة العربية الفصح وهي محاولة جادة لم يسبق إليها.

وآمل أن تكون أفكار هذا البحث وثماره منفذا لفتح أفاق البحث وفهم دراسات أخرى.

وأرجوا أن أكون قد وفقت ولو بالقليل فأكون حينها قد أفدت واستفدت.

وفي الأخير شكر موصول إلى أستاذي المشرف الذي كان له الفضل الكبير في إنجاز هذا البحث.

– والله المستعان –

قائمة المصادر
والمراجع

أ- القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

ب- الكتب العربية.

1- إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، مطبعة نهضة مصر، د ت.

2- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، ط 6 1978م.

3- إبراهيم حسين ضيف الله الفيفي، الخلاصة الصرفية المستخلصة من مطولات النحاة د ت.

4- إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، مصر ط2، 1992م.

5- أحمد عبد الستار الجواري، نحو التيسير، دراسة ونقد منهجي، المجمع العلمي العراقي بغداد، 1984م.

6- أحمد مختار عمر، أنا واللغة والمجتمع، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط1، 2002م.

7- أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط3، 2008م.

8- أحمد مؤمن، اللسانيات النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، ط3، 2007م.

9- أبو البركات ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تح: جودة مبروك محمد مبروك، مراجعة رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر ط1، د ت.

10- أبو البركات ابن الأنباري، أسرار العربية، تح: محمد بجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، سوريا، 1957م.

11- أبو بكر ابن السراج، الأصول في النحو، تح: عبد الحميد الهنداوي، ط1، 2000م.

12- أبو بكر محمد ابن الحسين ابن دريد، الاشتقاق، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط3، د ت.

13- تمام حسان، اجتهادات لغوية، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط1، 2007م.

14- تمام حسان، الخلاصة النحوية، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط1، 2000م.

15- تمام حسان، اللغة العربية بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط4 2008م.

16- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب الحديث، القاهرة، مصر، ط3 1998م.

17- تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، ج1، عالم الكتب، القاهرة، مصر ط1 2006م.

18- تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، ج2، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط1 2006م.

19- تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1986م.

20- حاتم صالح الضامن، علم اللغة، مطبعة التعليم العالي بالموصل، بيت الحكمة جامعة بغداد، 1989م.

21- حنون مبارك، مدخل للسانيات سوسير، سلسلة التوصيل المعرفة، دار تبقال، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1987م.

22- خليل إبراهيم العطية، في البحث الصوتي عند العرب، دار الجاحظ للنشر، بغداد العراق، 1983م.

23- خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، دار القصبة للنشر، حيدرة، الجزائر ط2، 2006م.

24- ديزيرة سقال، الصرف وعلم الأصوات، دار الصداقة العربية، بيروت، لبنان، ط1 1996م.

25- سالم سليمان الخماش، المعجم وعلم الدلالة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة 1428هـ.

26- أبو سعيد السيرافي، والحسن بن عبد الله بن المرزبان، شرح كتاب سيبويه، تح: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2008م.

27- سناء حميد البياتي، قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، دار وائل للنشر عمان، الأردن، ط1، 2003م.

28- عبده الراجحي، التطبيق الصرفي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، د ت.

29- عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1980م.

30- عبد العزيز أحمد علام، وعبد الله ربيع محمود، علم الصوتيات، مكتبة الرشد الرياض، المملكة العربية السعودية، 2009م.

31- أبو عثمان بن قنبر سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، مصر، ط3، 1988م.

32- عصام نور الدين، المصطلح الصرفي، مميزات التذكير والتأنيث، دار الكتاب العالمي، بيروت، لبنان، ط1، 1988م.

33- ابن عصفور الاشبيلي، الممتع في التصريف، تح: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان بيروت، لبنان، ط1، 1996م.

34- ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 2005م.

35- غازي مختار طليمات، في علم اللغة، دار طلاس، دمشق، سوريا، ط2، 2000م.

36- فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل و الوظيفة، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، 1977م.

37- فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، إيتراك للطباعة والنشر القاهرة، مصر، ط1، 2004م.

38- أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، مصر، ط2، 1952م.

39- أبو الفتح عثمان بن جني، المنصف، تح: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، مصر، ط1، 1960م.

40- فتحي عبد الفتاح الدجني، الجملة النحوية نشأة وتطورا وإعرابا، مكتبة الفلاح الكويت، ط2، 1987م.

41- عبد القادر عبد الجليل، علم الصرف الصوتي، سلسلة الدراسات اللغوية (8) 1998م.

42- محمد أحمد الدالي، الحصائل في علوم العربية وتراثها، دار النوادر، دمشق، سوريا ط1، 2011م.

43- محمد الشريف الجرجاني، كتاب التعريفات، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، ط5 1985م.

44- محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط4، 1989م.

45- محمد المختار ولد اباه، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 2008م

46- محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، د ت.

47- ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تح: محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام بنغازي، ليبيا، ط1، 1979م.

48- عبد المقصود محمد عبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان، 2006م.

49- مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان ط2، 1986م.

50- مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط2، 1958م.

51- مهدي المخزومي في النحو العربي قواعد وتطبيق، دار الرائد العربي، بيروت لبنان، ط2، 1986م.

52- نايف خرما، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، سلسلة عالم المعرفة، الكويت لبنان، العدد 9، (سبتمبر 1978م).

53- نعمان بوقرة، اللسانيات اتجاهاتها وقضاياها الراهنة، عالم الكتب الحديث، القاهرة مصر، ط1، 2009م.

54- نور الهدى لوشن، المباحث في علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، دار الفتح الإسكندرية، مصر، 2008م.

55- أبو يعقوب يوسف السكاكي، مفتاح العلوم، تح: عبد الحميد الهنداوي، ط1، 2000م.

ج- الكتب المترجمة:

1- ماري نوال، غاري بريور، المصطلحات المفتاح في اللسانيات، تر: عبد القادر فهيم الشيباني، سيدي بلعباس، الجزائر، ط1، 2007م.

د- الكتب باللغة الأجنبية:

1- Ferdinand DE SSAUSSURE, cours de linguistique générale critique préparée par Tullio DE MAURO, 3ème édition, France 1997.

2- Georges MOUNIN et autres, Dictionnaire de la linguistique Quadrige/ puf, France, 4ème édition, 1974.

هـ - المعاجم:

1- جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، ضبط نصه وعلق حواشيه، خالد رشيد القاضي، دار صبح وإيديسوفت، الدار البيضاء، بيروت، لبنان، ط1، 2006م.

2- أبو القاسم جار الله، أساس البلاغة، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1، 1998م.

3- مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط مكتبة الشروق الدولية، جمهورية مصر العربية، ط4، 2004م.

4- محمد علي التهانوي، و (أخرون)، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تح: علي دحروج، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، ط1، 1996م.

و - الرسائل والمجلات:

1- بلقاسم منصوري، الآراء النحوية في كتاب (اللغة العربية معناها ومبناها) دراسة وصفية تحليلية، رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2013م، غير منشورة.

2- صادق فوزي دباس، جهود علماء العربية في تيسير النحو وتجديده، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، العددان (1-2)، مج: 7 ،2008م.

3- عبد الحليم معزوز، القضايا الدلالية عند تمام الحسان، قراءة في كتابي " اللغة العربية معناها ومبناها " و " الأصول "، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر 2009م. غير منشورة.

4- فادي صقر أحمد عصيدة، جهود نحاة الأندلس في تسير النحو العربي، مذكرة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2006م، غير منشورة.

فهـــرس
الموضوعـــات

***مقدمـــة*.....**

***مدخل:* تعريف المُؤَلِّفْ، والمدوَّنة، والعنوان.....01- 16**

1.نبذة عن رائد التجديد الدكتور تمام حسان..... 04

1.1. مؤلفات الدكتور تمام حسان.....06

2.1. أوائل إنجازات الدكتور تمام حسان في الدرس اللغوي العربي الحديث.....07

2. التعريف بكتاب اللغة العربية معناها ومبناها..... 07

3. بعض الآراء التي قيلت حول مؤلف الدكتور تمام حسان.....12

4.مفهوم التجديد.....15

1.4. التجديد لغة.....15

2.4.التجديد اصطلاحا.....16

***الفصل الأول:* جهود النحاة العرب في تيسير النحو.....17- 34**

أولاً : محاولة ابن مضاء القرطبي في كتابه (الرد على النحاة)..... ..18

1. إلغاء نظرية العامل.....19

2. إبطال العلل النحوية الثواني والثوالث.....21

3.دعوته لطرح القياس.....22

4. إلغاء التمارين غير العملية.....22

ثانيا: محاولة إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو.....23

ثالثًا: محاولة تمام حسان في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) 27

رابعًا: بعض المقترحات لتيسير النحو.....32

***الفصل الثاني:* مظاهر التجديد على مستوى النظام الصرفي.....35- 80**

1.مفهوم علم الصرف.....36

1.1. الصرف لغة.....36

2.1. الصرف اصطلاحا.....37
3.1. التنازع حول واضع علم الصرف.....41
4.1. شرف علم التصريف.....43
5.1. أنواع التصريف.....43
2. موضوعه وأسس هذا النظام.....43
3. القضايا الصرفية من نظرة تمام حسان.....44
1.3. التقسيم السباعي للكلم.....44
1.1.3. التقسيم الثلاثي عند سيبويه.....44
2.1.3. التقسيم الرباعي (مهدي المخزومي).....47
1) الفعل.....47
2) الاسم.....48
3) الأداة.....49
4) الكنايات.....49
3.1.3. التقسيم السبـــاعي.....51
أ). عند الدكتور تمام حسان.....51
ب). عند الدكتورة سناء حميد البياتي.....56
1. بناء فاعل.....56
2. بناء مفعول.....57
3. أبنية المبالغة.....57
4. أبنية المصادر.....58
2.3. الاشتقاق قضية لغوية قديمة برؤية جديدة.....58
1.2.3. الاشتقاق لغة.....58
2.2.3. الاشتقاق اصطلاحا.....58

3.3. النبـر.....65

1.3.3. تعريف النبر لغة.....65

2.3.3. تعريف النبر اصطلاحا.....65

***خـاتمة*.....81**

***قائمة المصادر والمراجع* 84**

***فـهرس الموضوعات*.....91**